ثم قال: (**ولو قلت هذا ضاربُ عبدِ الله وزيدًا جاز على إضمارِ الفعل**)[١]، قلت: هذا الفصل إلى آخره بينٌ جدًا؛ لأنَّهُ حَمْلٌ على المعْنى، فأنت إذا قلت: هذا ضاربُ زيدٍ وعمرًا، فمعنى ضاربُ زيدٍ: ضرب زيدًا، فأضمر للثاني ما دل عليه هذا[٢].

ومثله قوله تعالى: ﴿ وَلَحْمِ طَيْرٍ مِّمَّا يَشْتَهُونَ ﴿٢١﴾ وَحُورٌ عِينٌ ﴾[٣]، ألا ترى أن معنى قوله: يُطَافُ عليهم بكذا، في معنى لهم فيها كذا، فحمله على شيء لا ينقض المعنى.

وكذلك قوله :

إمَّا المِصَاعَ وإمّا ضَرْبَةٌ رُغُبُ [٤]

لأنَّ معنى[٥] إمّا المصاع: أمره المصاع.

وكذلك:

وسُمْرٌ ظِمَاءٌ[٦]

لأنَّ ما قبله في معنى المرفوع، وكل ما أورده بين جدًا.

---

(١) الكتاب ١/١٧١.

(٢) أي: أضمر في (عمرا) من معنى (ضارب)، فتقديره: هذا ضارب زيدٍ وضرب عمرا.

(٣) سورة الواقعة، الآية: (٢١، ٢٢).

(٤) عجز بيت من البسيط، وصدره كما جاء في جـ: **يهْدِي الخَمِيس نِجاداً في مَطالِعها**

وهو للزبرقان بن بدر في لسان العرب ١٣/١٢٥ مادة (مصع)، وبلا نسبة في الكتاب ١/١٧٢، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤/٦٥، والنكت في تفسير سيبويه ١/٣٩٥.

والمِصاع: المجالة بالسيف، والضربة الرُّغب: الواسعة.

والشاهد فيه قوله: (ضربة رغب) على عطف (ضربة) على (المصاع) على معنى: إما أمره المصاع وإما ضربة.

(٥) ب: المعنى.

(٦) جزء بيت من الطويل، وهو لكعب زهير في ديوانه ص٧١، والكتاب ١/١٧٣، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤/٦٦، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ص٨٤، والنكت للأعلم ١/٣٩٥.

وتكملة البيت: **واترتهنّ بعدما مضتْ هجعةٌ من آخر الليل ذُبَّلُ**

وسمر ظماء: البعر اليابسة

والشاهد فيه على رفع (سمر) حملا على المعنى، كأنه قال: في ذلك المكان كذا وكذا، وكان الوجه النصب لو أمكنه.

ثم قال – رحمه الله –: (**والجرُّ فِي هَذا أقْوَى**)[١]، أي: في هذا الذي حملناه على الموضع، وقد أعطينا علة هذا أولا بما أغنى عن إعادته.

ثم قال: (**والنَّصْبُ/ في الفَصْلِ أقْوَى**)[٢]، هذا محتمل؛ لأنْ يُرِيد مِنْ النَّصب[٣] دون الفصل، أومن الجر مع الفصل، وهو بالجملة أقوى فيهما[٤]، لكن الظاهر من [كلام][٥] سيبويه أنه إنما يريد: أنَّه أقوى من الجر مع الفصل، ألا ترى تعليله بأن قال: **لأنَّك لا تفصل بين الجار وبين ما يعمل فيه**[٦]، وأنت مع النصب لم تفصل، فلذلك صار أقوى، وكونه أقوى أقوى من النصب دون فصل بَيِّن؛ لأن النصب مع الفصل لموجب، والنصب دون فصل فيه إضمار لا داعي له، ألا ترى: أنَّ الجر هو الحسن؛ لأنك تضمر من غير اللفظ، ألا ترى أنَّ هذا اللفظَ لا ينصبُ على حال.

٢٠٧/أ

ثم قال: (**وكذلك إنْ جِئْتَ باسم الفَاعلِ الّذي تعداه فعلُه إلى مفعولين**)[٧]، يريد: أنَّ هذا إذا أردت به المضي، ففصلت بين المعطوف والمعطوف عليه بالمفعول الثاني، فالنصب أقوى، وكلامه إنما هو في الذي بمعنى المضي، ألا ترى قوله بعدُ:

(**فإنْ لمْ تُرِدْ بِالاسْمِ الّذي تعدى إلى مفعولين أنْ يكونَ الفِعْلُ قدْ وقعَ**)[٨]، فقلت كذا، فدل على أن كلامه قبل هذا إنما كان في الماضي.

---

(١) الكتاب ١/ ١٧٤.

(٢) قال سيبويه: "**والنَّصب في الفصل أقوى**، إذا قلت: هذا ضاربُ زيدٍ فيها وعمرا، كلما طال الكلام كان أقوى، وذلك أنك لا تفصل بين الجار وما يعمل فيه فكذلك صار هذا أقوى". الكتاب ١/١٧٤.

(٣) أ: الصفة، والصواب ما أثبته من ب، وجـ.

(٤) قوله: (فيهما) ساقط من ب. وفي جـ: منهما.

(٥) قوله: (كلام) ساقط من أ و ب.

(٦) الكتاب ١/١٧٤.

(٧) قال سيبويه: " **وكذلك إنْ جِئْتَ باسم الفَاعلِ الّذي تعداه فعلُه إلى مفعولين**، وذلك قولك: هذا مُعْطي زيدٍ درهمًا وعمرو إذا لم تُجرِه على الدرهم". الكتاب ١/ ١٧٥.

(٨) الكتاب ١/ ١٧٥.

وقوله: (**إذا لم تُجْرِه على الدرهمِ**)[١]، يريد به: وإن أجريته على الدرهم نصبت، وإن أجريته على زيد لك وجهان: أولاهما النصب لفصلك بينهما بالمعمول[٢].

ثم قال: (**والنَّصبُ على ما نَصبْتَ عليه ما قبله**)[٣]، أي على فعل مضمر، وباقي الباب مفهوم جدًا. جدًا.

وقوله: (**لا تُبَالي أيَّهما قَدَّمْتَ**)[٤]، كلام مرسل، والحق أنه إن كان ثَمّ لبس قدمت الفاعل الفاعل من جهة المعنى[٥]، نحو: هذا معطٍ زيدًا عمرًا[٦]، فالأول هو الآخذ فلا تقدم غيره.

وأما[٧] إذا قلت: هذا معطٍ زيدًا درهمًا فأنت بالخيار في تقديم[٨] أيهما شئت[٩].

ثم قال: (**وإنْ لمْ تُنوِّن لمْ يَجُزْ (هذا مُعْطي درهمًا زيدٍ)**[١٠]؛ **لأنك لا تفصل بين الجار والمجرور**)[١١].

قلت: لا يحفظ سيبويه الفصل بين المضاف والمضاف إليه، وذلك لا يجوز؛ لأنَّ المضاف شديد الاتصال بما أضيف إليه[١٢]/، وأنشد الأخفش : ٢٠٧/ب

---

(١) الكتاب ١/١٧٥.

(٢) يجوز أن تقول: هذا معطي زيدٍ درهما وعبدِ الله أو وعبدَ الله، بالخفض والنصب، والنصب أقوى لفصلك بينه وبين العامل بـ (درهما). ينظر: الكتاب ١/١٧٥، شرح الكتاب للسيرافي ٤/٦٩.

(٣) الكتاب ١/١٧٥.

(٤) قال سيبويه: "فإذا نونت فقلت: هذا معطٍ زيدًا درهما، **لا تُبَالي أيّهما قدمت** لأنه يعمل عمل الفعل". الكتاب ١/١٧٥.

(٥) ينظر: أوضح المسالك ٢/١٥٤-١٥٥، وشرح الأشموني ٢/١٦٦.

(٦) ب: درهما.

(٧) ب: وإنما.

(٨) قوله: (تقديم) ساقط من ب.

(٩) ينظر: أوضح المسالك ٢/١٥٤، وشرح الأشموني ٢/١٦٦.

(١٠) في جميع النسخ:(هذا معطٍ زيدًا درهمٍ)، والصواب ما أثبته من الكتاب.

(١١) الكتاب ١/١٧٥.

(١٢) يرى كثير من النحويين منهم سيبويه أن الفصل بين المتضايفين لا يجوز إلا في الشعر، والصحيح أن مسائل الفصل سبع، منها ثلاث جائز في سعة الكلام:

=

فزجَجْتُها بِمزَجَّةٍ **** زَجَّ القلوصَ أبي مَزادَهْ [١]**

وقد أنشدنا من هذا أبياتًا [٢] في الضرائر [٣]، وهي [٤] من الندور بحيث لا يقاس عليها، ثم قال أبو عمر الجرمي [٥] إن هذا عند [٦] جميع أصحابنا خطأ [٧]، أي: لا يجوز إلا في الشعر، والله أعلم [٨]

=

الأولى: أن يكون المضاف مصدرا والمضاف إليه فاعله، والفاصل إما مفعوله، أو ظرفه.

الثانية: أن يكون المضاف وصفا، والمضاف إليه إما مفعوله الأول، والفاصل مفعوله الثاني، أو ظرفه.

الثالثة: أن يكون الفاصل قسما.

والأربعة الباقية تختص بالشعر:

الأولى: الفصل بالأجنبي.

الثانية: الفصل بفاعل المضاف.

الثالثة: الفصل بنعت المضاف.

الرابعة: الفصل بالنداء.

ينظر: شرح التسهيل ٣/٢٧٢- ٢٧٨، والارتشاف ٤/١٨٤٢- ١٨٦٢، وأوضح المسالك ٣/١٥٠- ١٦٥.

(١) البيت من مجزوء الكامل، وهو بلا نسبة في معاني القرآن للزجاج ٣/١٦٩، والإنصاف ٢/٣٤٩، وارتشاف الضرب ٥/٢٤٢٩، وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ص٨٢.

والشاهد فيه قوله: (زجّ القلوصَ أبي مزادة) حيث فصل بين المضاف وهو (زج) وبين المضاف إليه وهو (أبي مزادة) بمفعول المضاف وهو (القلوص).

(٢) ب: أبياتا من هذا.

(٣) ينظر شرح كتاب سيبويه للصفار تحقيق الدكتور معيض العوفي ٢/٥٧٤-٥٨٣.

(٤) ب، وجـ: وهو.

(٥) هو أبو عمر صالح بن إسحاق الجرمي، من أهل البصرة ثم سكن بغداد، قرأ كتاب سيبويه على أبي الحسن الأخفش ، ولقي يونس بن حبيب ، ولم يلق سيبويه، فقيه عالم بالنحو، ، وله من المؤلفات: كتاب الفرخ، والعروض، توفي ٢٢٥هـ، ينظر: إنباه الرواة ٢/٨٠-٨١، والوافي بالوفيات ١٦/١٤٤-١٤٥.

(٦) ب: في.

(٧) لم أقف على قول الجرمي، ومذهب البصريين في الفصل بين المضاف والمضاف إليه عدم الجواز إلّا بالظرف وحرف الجر، أمّا مذهب الكوفيين في ذلك الجواز بغير الظرف وحروف الجر لضرورة الشعر. ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٣٤٩.

(٨) قوله: (والله أعلم) ساقط من ب، وجـ.

هذا بابٌ جَرَى مَجْرى الفاعل الّذي يتعداه فعله إلى مفعولين في اللفظ لا في المعنى[١]

يريد: أنَّ اسم الفاعل الّذي تقدم إذا أعملته في الظرف، فاتسعت فيه[٢]، فإنَّه يصير بمنزلة ما تعدى[٣] إلى مفعولين نحو (مُعْطِي)، فتقول:

يا سارقَ الليلةِ أَهْلَ الدَّارِ[٤]

فيكون بمنزلة يا مُعْطي زيدٍ درهمًا، فزعم سيبويه – رحمه الله[٥] – أنّ: يا سارقَ الليلةِ على الاتساع[٦].

واعتل لهذا النَّحويون بأنْ تقدير[٧] (في) فيه يُبْطل الإضافة؛ لأنَّها تُفْصَل[٨]، فلهذا تقول إنَّ هذا الظرف متسع فيه[٩].

---

(١) قال سيبويه: " **هذا بابٌ جَرَى مَجْرى الفاعل الّذي يتعداه فعله إلى مفعولين في اللفظ لا في المعنى**، وذلك قولك: يا سارق الليلة أهل الدار". الكتاب ١/١٧٥.

(٢) الاتساع: قال ابن السراج: "اعلم أن الاتساع ضرب من الحذف، إلا أن الفرق بينهما أنك لا تقيم المتوسع فيه مقام المحذوف، وتعربه بإعرابه، وفي الحذف تحذف العامل فيه، وتدع ما عمل فيه على حاله في الإعراب، والاتساع العامل فيه بحاله، وإنما تقيم فيه المضاف إليه مقام المضاف، أو الظرف مقام الاسم، فالأول: نحو: (واسأل القرية)، والمعنى: أهل القرية ....، والثاني: نحو: صيد عليه يومان، والمعنى: صيد عليه الوحش في يومين، ولد له ستون عاما، والمعنى: ولد له الولد لستين". الأصول في النحو لابن السراج ٢/٢٥٥، والأشباه والنظائر ١/٢١-٢٢.

(٣) جـ: يتعدى.

(٤) الرجز بلا نسبة في الكتاب ١/١٧٥، والأصول في النحو ١/١٩٥،وشرح الكتاب للسيرافي ٤/٧٠، واللباب في علل البناء والإعراب ١/٢٧٤، والتذييل والتكميل ٨/٨٧، وتعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ٥/٢٥١.

والشاهد فيه جعل الليلة مسروقة فهو مفعول مضاف، وذلك على التوسع.

(٥) قوله: (رحمه الله) ساقط من ب، وجـ.

(٦) ينظر: الكتاب ١/١٧٦.

(٧) أ، وب: تقدر، والصواب ما أثبته من جـ.

(٨) أ: تتصل، والصواب ما أثبته من ب، وجـ.

(٩) وهو قول أبي علي الفارسي.

ينظر: الايضاح للفارسي ١-١٦٣-١٦٤.

فإنْ قلت: ألمْ تجيزوا الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالحرف الملفوظ به؟ نحو: لا أبا لزيدٍ، فالأحرى أنْ تُجيزوا هذا الذي هو متوهم، فما عذركم عن هذه الورطة التي وقعتم فيها؟ فالعذر أنَّ الإضافة إنَّما تكون على معنى (مِنْ) أو معنى اللام، وتقدير (في) يؤدي إلى أنْ يكون الاسم على معنى اللام، وعلى معنى (في)، وذلك لا يتصور[١]، وإنما جاز لا أبا لزيدٍ لما قال سيبويه – رحمه الله[٢] – من أن اللام مؤكدة لمعنى الإضافة[٣]، فلمْ تُفْصَلْ[٤] إلا بشيء لا ينقض المعنى، بخلاف يا سارق الليلة إذا قدرت (في).

ثم قال: (**تقولُ على هذا الحدِّ: سَرَقْتُ الليلةَ أهلَ الدَّارِ**)[٥]، يريد: أنَّك تنصبه على أنَّه أنَّه مفعول به، إلا أنَّه إنَّما يتبين كونه متسعًا فيه مضافًا؛ لأنَّ تقدير (في) لا يتصور فيه لما قلنا، أو مضمرًا، نحو: اليوْمَ صمتُهُ؛ لأنَّ ضمير الظرف لا يصل له الفعل هكذا، بل لابد من (في) لأنَّ المضمر يَرِدُّ الشيء إلى أصله[٦]، فإنَّما صيرته بمنزلة زيد، ولذلك/ جعلت ضميره كضمير ٢٠٨/أ الأسماء، نحو زيد وعمرو.

---

(١) اختلف النحويون في مسألة كون الإضافة تجيء على معنى حروف الجر على أربعة أقوال:

الأول: ذهب أبو حيان إلى أن الإضافة ليست على معنى حرف أصلا، ولا على نية حرف.

الثاني: ذهب أبو إسحاق الزجاج وأبو الحسن بن الضائع إلى أن الإضافة تكون على معنى اللام فقط.

الثالث: وذهب الجمهور إلى أن الإضافة تكون على معنى اللام أو على معنى من ، ولا تكون على معنى في.

الرابع: ذهب ابن مالك وطائفة من النحويين إلى أن الإضافة تكون بمعنى اللام، ومن، وفي.

ينظر: شرح التسهيل ٢٢١/٣-٢٢٣، وارتشاف الضرب ١٧٩٩/٤-١٨٠١، وأوضح المسالك ٧١/٣، والتصريح للأزهري ٦٧٦/١.

(٢) قوله: (رحمه الله) ساقط من ب، وجـ.

(٣) الكتاب ٢٧٧/٢.

(٤) أ: تتصل، والصواب ما أثبته من ب، وجـ.

(٥) قال سيبويه: " **تقولُ على هذا الحدِّ: سَرَقْتُ الليلةَ أهلَ الدَّارِ**، فتجْرِى الليلةَ على الفعل في سعة الكلام". الكتاب ١٧٦/١.

(٦) ينظر: سر صناعة الإعراب ١٠٣/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٣١٣/١.

ثم قال: (**فيجرى اللفظ على الفعل في سَعَةِ الكلام**)[١]، أي: يجري عليه متسعًا[٢] فيه.

وقوله: (**كما صِيدَ عليهِ يَوْمانِ**)[٣] مثله، نُظِرَ هل إذا قام مقام الفاعل الظرفُ يُرْفَعُ[٤] هل هل يبقى على معناه من الظرفية، أو يصير مفعولا به مجازا؟

فالذي يقوم عليه الدليل أنه متسع فيه، وذلك أن الذي يحذف منه حرف الجر، إنما يكون أبدا منصوبا، كذا استقر ذلك في اللسان العربي[٥]، فلو قدرنا هذا محذوفًا منه حرف[٦] الجر لكان خارجًا عن اللسان العربي؛ لأن ما يصل إليه الفعل بعد إسقاط الحرف على معنى الحرف كذا ثبت، وأما أن يرتفع بعد حذف الجر فلا يوجد ذلك أصلا، وإنما هو على أن صار بمنزلة الأسماء، وارتفع على الاتساع.

ثم قال: (**فاللفظُ يَجْري على قوله**[٧]: **هذا مُعْطِي زيدٍ درهمًا، والمعنى إنَّما هو في الليْلَةِ**)[٨]، قد قلنا: إنَّهُ مجاز وإنه مشبه بما تعدى إلى مفعولين.

ثم قال: (**غيرَ أنَّهم أوْقَعُوا الفِعْلَ عليه لسَعَةِ الكَلامِ**)[٩]،أي: أوقعوه [على الظرف][١٠] على هذا المعنى لمجرد الاتساع.

---

(١) الكتاب ١٧٦/١، مع تصرف في اللفظ.

(٢) أ: متبعًا فيه، والصواب ما أثبته من جـ.

(٣) أ: نهار، والصواب ما أثبته من ب، وجـ، والكتاب ١٧٦/١.

(٤) أ: ترفع، والصواب ما أثبته من ب وجـ .

(٥) الجمل المنسوب للفراهيدي ٩٣-٩٤، وشرح الكافية الشافية ٦٣٥/١.

(٦) أ: حذف، والصواب ما أثبته من ب وجـ .

(٧) أ، وجـ: قولك، والصواب ما أثبته من ب، والكتاب ١٧٦/١.

(٨) الكتاب ١٧٦/١.

(٩) الكتاب ١٧٦/١.

(١٠) قوله: (على الظرف) ساقط من أ.

ثم قال: (**فإنْ نَوَّنْتَ، فقلت: يا سارقًا الليلةَ، كان حدُّ الكَلامِ أنْ تكونَ الليلةُ ظرفًا**)[١]، لأنَّ سارقًا منصوب، فلم يضف إلى الليلة، فيَلْزم[٢] الاتساع، فإنَّما يلزم[٣] الاتساع للظرف، إذا أضيف إليه مِن الطريق الذي بينا.

وأمَّا إذا نوّن، ونصبَ بِهِ، فإنَّه لا يلزمُهُ ذلك، بلْ يَنْبغي ألَّا يُدَّعِي الاتساع إلَّا بدليلٍ، ولك أنْ تَجْعلَ الليلةَ مع التنوين مُنْتصِبةً عَلى السَّعة[٤]؛ لأنَّ الاتساع قد ثبت في الظروف.

ثم قال: (**ولا يَجُوزُ يا سارقَ الليلةَ أهلِ الدّار إلَّا فِي الشّعْرِ**)[٥]، قلت: لأنَّ فيه الفَصْل بين المضاف والمضاف إليه، وذلك قبيح.

ثم قال: (**وإنْ كان مُنَوَّنًا فهو بمنزلة الفِعْل النَّاصبِ**)[٦]، أي: لا يكون الاسم إلا منصوبا؛ لأنَّه موضع فصل فتكون الأسماءُ منصوبةً، كما يكون في الفعل، وأنشد أبياتًا في الفصل بين المضاف والمضاف إليه وقد أنْشَدْنَاهَا/ في الضرائر. ٢٠٨/ب

ثم قال: (**وهذا لا يكونُ فِيهِ إلَّا هذا**)[٧]، يعني الجر في:

لله درُّ اليومَ مَنْ لامَهَا[٨]

---

(١) الكتاب ١/١٧٦.

(٢) ب: يظهر.

(٣) ب: يظهر.

(٤) ب: الاتساع.

(٥) قال سيبويه: "**ولا يَجُوزُ يا سارقَ الليلةَ أهلِ الدّار إلَّا فِي الشّعْرِ**، كراهية أن يفصلوا بين الجار والمجرور". الكتاب١/١٧٦.

(٦) الكتاب ١/١٧٧.

(٧) الكتاب ١/١٧٩.

(٨) عجز بيت من السريع، وصدره: **لمّا رأت سَاتِيدَمَا اسْتَعْبَرَت**

وهو لعمرو بن قميئة في ديوانه ص ١٨٢، والإنصاف ٢/٣٥٢، ولسان العرب ٤/٤١٥ مادة (دمي)، وضرائر الشعر ص١٩٣، وخزانة الأدب ٤/٤٠٥.

والشاهد فيه قوله: " لله در اليوم من لامها" حيث فصل بين المضاف " در " والمضاف إليه " من "بالظرف" اليوم".

لأنَّ درًّا ليس[١] ممَّا يُنْصب، فيكون اليومُ ظرفًا، ويكون (مَن)[٢] في موضع خفض.

فإنْ قلت: وكيف أجزتُم تقديم معمول الصفة[٣] أو الصلة عليها[٤]؟ ألا ترى: أنّ (مَن) إنْ إنْ جعلتها صلة أو صفة، كان (اليوم) معمولا لما في صلتها، أو لصفتها!

قلت: يكون العامل في اليوم (لله)؛ لأنَّهُ خبرٌ لـ (در) فيعمل؛ لأنَّهُ نائب مناب الفعل، ألا ترى: أنَّه واقع خبرًا، فلا يكون في البيت ما قلت، وهو موضع مشكل لَعَمْرُك.

ثم قال: (**وممَّا جاءَ فِي الشِّعْر مَفْصُولًا بينه وبين المجرور قولُ الأعْشَى**[٥]:

إلاّ عُلالةَ أو بُدا ** هةَ قارحٍ نَهْدِ الجُزارَهْ**)[٦]

فهذا للنَّاسِ فيه ثلاثة مذاهب:

الأول مذهب سيبويه[٧]، وهو أن (علالة) تضاف[٨] إلى قارح، ويكون (أو بداهة) قد فصل بين المضاف والمضاف إليه، والأصل أو بداهته، ثم قدم لمكان الفصل.

---

(١) قوله: (ليس) ساقط من ب.

(٢) قوله: من ساقط من جـ.

(٣) فلا تقول: هذا طعامَكَ رجلٌ يأكل، وقد أجاز الكوفيون تقديم معمول الصفة على الموصوف، وتبعهم الزمخشري. ينظر: شرح الكافية الشافية ١/١١٥١، وهمع الهوامع ٥/١٨٥.

(٤) فلا تقول: جاء الرجل التفاح الذي يأكل، لأن معمول الصلة لا يتقدم على الموصول. ينظر: ارتشاف الضرب ٢/١٠٤٤، ومغني اللبيب ١/٩٦.

(٥) هو ميمون بن قيس بن جندل، من بني قيس بن ثعلبة الوائلي، أبو بصير، المعروف بأعشى قيس، من شعراء الطبقة الأولى في الجاهلية، وكان أعمى، يُسمى بصناجة العرب، وأحد أصحاب المعلقات، كان كثير الوفود إلى الملوك، توفي سنة ٧هـ، ينظر: الشعر والشعراء ١/٢٥٧-٢٥٨، والأعلام ٧/٣٤١.

(٦) الكتاب ١/١٧٩.

البيت من مجزوء الكامل، وهو للأعشى في ديوانه ص١٥٩، والكتاب ١/١٧٩، والخصائص ٢/٤٠٧، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي ١/٢٠٧، وبلا نسبة في المقتضب ٤/٢٢٨، والمقرب ١/١٨٠.

العُلالة: آخر جري الفرس، والبُداهة: أوله، والنّهد: الغليظ، والجُزارة: القوائم والرأس.

والشاهد فيه قوله: (إلا علالة أو بداهة قارح) على الفصل بين المضاف والمضاف إليه باسم يقتضي الإضافة.

(٧) ينظر رأي سيبويه في: الكتاب ١/١٧٩، وشرح الأشموني ٢/٥١٦،

(٨) جـ: مضاف.

والثاني مذهب [١]المبرد[٢]، وهو أنه حذف المضاف من الأول، والأصل إلا بداهة قارح أو أو علالة قارحٍ، ثم حذف الأول.

والثالث مذهب الفراء[٣]، وهو أن الاسمين معًا مضافان لقارحٍ، على مذهبه من أن العاملين يعملان في معمول واحد[٤]، وهذا المذهب قد رددناه في باب الإعمال[٥]، بأنّ العامل العامل لابد له مِنْ عمل، وفي مذهبه إبطال عمل العامل؛ لأنَّهُ يجعل الواحد لا أثر له، فيبقى الترجيح بين مذهبنا ومذهب أبي العباس.

فالذي يبطل مذهب المبرد ما حكاه الفراءُ مِنْ: أنَّ العربَ لا تقولُ: زيدٌ قطع اللهُ يدَ ورجلَه، إنَّما يكون الحذف مع الظاهر، واعتل لهذا بأنَّ المضمر لشدة اتصاله لا يحتملون فيه الفصل بينه وبين ما يعمل فيه، والأول عند الفراءِ ممَّا يُعْمل فيه، فاعتلَّ له[٦] بهذا، ويكون امتناعهم من ذلك على مذهبنا حسنًا؛ لأن الأول هو الفاصل[٧]، فكرهوا[٨] الفصل، فالذي اعتلّ به الفراء[٩] حسن لمذهبنا، ومذهبه في نفسه قد بطل.

---

(١) جـ: زيادة (أبي العباس).

(٢) ينظر رأيه في: المقتضب ٤/٢٢٨، وشرح الأشموني ٢/٥١٦.

(٣) ويرى الفراء أن ذلك يجوز في الشيئين يصطحبان؛ مثل: اليد، والرجل، ومثل قوله: عند نصف أو ربع درهم، وجئتك وجئتك قبل أو بعد العصر، ولا يجوز في الشيئين يتباعدان مثل: الدار والغلام.

ينظر: معاني القرآن للفراء ٢/٣٢٢، وينظر رأيه في: ارتشاف الضرب ٤/١٨٣٢، وشرح الأشموني ٢/٥١٦.

(٤) قال الفراء: العاملان يعملان في معمول واحد إذا اتفقا في الإعراب المطلوب، نحو: قامَ وقعد أخواك.

ينظر: أوضح المسالك ٢/١٧٠، وشرح الأشموني ٢/١٨٤ ، وحاشية الصبان ٢/١٥٠.

(٥) ينظر (باب الفاعلين والمفعولين اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذي يفعل به وما كان نحو ذلك) في: شرح الصفار ١١٥أ - ٨٧جـ.

(٦) أ: فاعتدله، والصواب ما أثبته من ب، جـ.

(٧) أ: الفاعل، والصواب ما أثبته من ب، جـ.

(٨) قوله (فكرهوا) غير واضح في ب.

(٩) قوله: (الفراء) ساقط من ب.

والمبردُ كان ينبغي/ على مذهبه أنْ يجوز؛ لأنَّه إنَّما زعم أنَّ المحذوف هو الأول، فلا مانع يمنع مِن: زيدٌ قطع اللهُ يدَ ورجلَه، فكونهم قد أجمعوا على يده ورجله دليل على فساد مذهبه، وإنْ كان في الظاهر يبدو؛ لأنَّه ليس فيه إلا حذف، ومن[1] مذهبنا الحذف والفصل.

وممَّا يُبْطِلُ به مذهب المبردِ أنَّه حذف المضاف وترك التنوين فلم يرده، وهذا مُنْكرٌ لا نعرفه[2].

فإنْ قال: وكذلك عملتم في الثاني.

قلنا: إنَّما استقر رد التنوين مما ليس بمضاف لفظًا، ومما ليس على صورة المضاف، وهذا الثاني على صورة المضاف؛ لأنَّه بمنزلة غلامِ زيدٍ لفظًا؛ فيمكن أنْ راعت العربُ هذا المعنى، فلمْ تَرد التنوينَ.

وأيضا فإنَّه يكون قد [3] حذف الأول؛ لدلالة الثاني [4]، وعادتُهم أنْ يتقدَّم الدليلُ على المحذوف –كما فعل سيبويه– لا أنْ يتأخر.

وأيضا فإنَّه لا يخلو أنْ يُقَدِّر: إلا علالته، أو علالة قارحٍ، ولا يسوغ له التقدير الأول؛ لأنَّهُ ليس ثَمَّ على ما يعود المضمر، فلمْ يبق إلَّا التقدير الثاني، وفيه تكرار الظاهر، وهو قليل فهذا المذهب –كما ترى– وسيبويه رحمه الله موفق الرأي مسدده.

ثم أنشد:

---

(١) جـ: في.

(٢) قوله هذا فيه نظر؛ لأنه إذا حذف المضاف إليه فهو على ثلاثة أنواع: تارة يزول من المضاف ما يستحقه من إعراب وتنوين، ويبنى على الضم، نحو: (ليس غيرُ). وتارة يبقى إعرابه، ويرد إليه تنوينه، وهو الغالب، نحو: ﴿وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ الْأَمْثَالَ﴾ سورة الفرقان:٣٩، وتارة يبقى إعرابه ويترك تنوينه، كما كان في الإضافة، وشرط ذلك في الغالب أن يعطف عليه اسم عامل في مثل المحذوف، وهذا العامل إما مضاف، نحو: (خذ ربع ونصف ما حصل)، أو غيره، ... ومن غير الغالب، قولهم: (ابدأ بذا من أولِ) أي من أول الأمر بالخفض من غير تنوين.

ينظر: شرح التسهيل ٢٤٥/٣، وأوضح المسالك ١٤٥/٣-١٤٧، وهمع الهوامع ٢٩٣/٤.

(٣) ب: قد يكون.

(٤) ب: لدلالتهم الثاني عليه.

كأَنَّ أَصواتَ مِنْ إيغالِهِنّ بنا ** أَواخِرِ المَيسِ أَصواتُ الفَراريجِ** [١]

ففصل بين المضاف والمضاف إليه، [وقد أوردنا هذا البيت في الضرائر.

ثم قال: (**وهذا قَبيحٌ**)[٢]، يعني الفصل بين المضاف والمضاف إليه] [٣]، إلا أنَّه[٤] إذا وقع بالظرف، نحو:

طَبَّاخِ ساعاتِ الكَرَى [٥]

أو بالمجرور نحو:

كأَنَّ أَصواتَ مِنْ إيغالِهِنّ بنا أَواخِرِ المَيسِ [٦]

فهو ينقاس في الشعر، وكذلك بالمعطوف على المضاف، نحو: مررت بخيرِ وأفضل مَن ثَمّ.

وقوله: (**وأما قوله تعالى: ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ ﴾**[٧])[٨]، يريد: أنَّ هذا الفصل جائز جائز في الفصيح؛ لأنَّ الحرفَ زائدٌ، فلا يجوز الفصل بين الجار والمجرور، أعني/ الحرف، إلَّا بما ٢٠٩/د

(١) البيت من البسيط، وهو لذي الرمة في ديوانه ٩٩٦/٢، والكتاب ١٧٩/١، والخصائص ٤٠٤/٢، والنكت للأعلم ٤٠١/١، والإنصاف ٣٥٤/٢، ولسان العرب ٢٦٤/١٤ مادة(نقض).

الإيغال: الإبعاد (في الأرض)، وهو يعني إبعاد الإبل هنا، أواخر: جمع آخرة الرّحل، والميس: شجرة من أجود الشجر وأصلبِه وأصلحِه لصنعة الرّحال، والفراريج: صغار الدجاج.

والشاهد فيه قوله: (كأنّ أصوات من إيغالهن بنا أواخر الميس) على الفصل بين المضاف (أصوات)، والمضاف إليه (أواخر) بالجار والمجرور (من إيغالهن بنا).

(٢) الكتاب ١٨٠/١.

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من ب.

(٤) قوله: (أنه) ساقط من جـ.

(٥) جزء من عجز بيت من الرجز وتمامه: **رُبَّ ابنِ عَمٍّ لسُلَيمَى مُشْمَعِلْ .... زادَ الكَسِلْ**

وهو للشماخ بن ضرار الذبياني في الكتاب ١٧٧/١، والنكت للأعلم ٣٩٧/١، وبلا نسبة في مجالس ثعلب ١٢٦/١، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ص٥١، وخزانة الأدب ٢٣٣/٤.

والشاهد فيه إضافة (طباخ) إلى (ساعات) على تشبيهه بالمفعول به.

(٦) سبق تخريجه في ص ١٣٠.

(٧) سورة المائدة، من الآية (١٣).

(٨) قال سيبويه:"وأما قوله عز وجل ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ ﴾ فإنَّما جاء لأنه ليس لـ (مَا) معنىً سِوى ما كان قبل أن =

لا معنى له، بل يكون مؤكدًا، نحو ما في قوله تعالى[١] : ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَاقَهُمْ ﴾، وأمَّا بغير ذلك، فلا يجوز، ولا يحفظ إلا في قوله :

مُخَلَّفَةٌ لا يُسْتَطاعُ ارْتِقَاؤُهَا ** وَلَيْسَ إِلَى مِنْهَا النُّزُولِ سَبِيلُ**[٢]

ففصل بـ(منها) [٣] – وهو حرف له معنى – بين (إلى) والنزول، وهذا لا ينقاس في شعرٍ، بل هو من الندور بحيث لا يحفظ غيره.

فقد تبين الذي يقع الفصل به بين المضاف والمضاف إليه، والذي يقع الفصل به بين الحرف الجار وبين ما ينجر به، وأين ينقاس، وأين لا ينقاس.

وقوله: (**فمن ثَمَّ جاز ذلك**)[٤]، أي: فمن أجل كونه زائدًا جاز ذلك؛ لأنه لا يعطي أكثر من التأكيد.

وقوله: (**وكانا حرفين أحدُهما عاملٌ في الآخَر**)[٥]، يعني: الباء مع النقض[٦]، وجعله حرفًا على معنى الكلمة.

ثم قال: (**ولو كان اسمًا أو ظرفًا أو فِعْلًا لَمْ يجزْ**)[٧]، أي[٨]: لو كان الفاصل بين الحرف ومعموله شيئًا من هذا لم يجز؛ لاتصال الحرف بما عمل فيه.

=

أن تجيءَ إلاّ التوكيدُ فمن ثَمَّ جاز ذلك إذْ لم تُرِدْ به أكثرَ من هذا وكانا حرفينِ أحدُهما فى الآخَر عاملٌ" الكتاب ١/١٨٠

(١) قوله: (تعالى) ساقط من ب، وجـ.

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة الخصائص لابن جني ٢/٣٩٥، والمقرب لابن عصفور ١/١٩٧، وشرح الأشموني ٢/٤٣٧، وحاشية الصبان ٢/٣٥٤.

(٣) أ: منها، والصواب ما أثبته من ب، جـ.

(٤) الكتاب ١/١٨١.

(٥) الكتاب ١/١٨١.

(٦) من قوله تعالى: ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَاقَهُمْ ﴾.

(٧) الكتاب ١/١٨١.

(٨) أ: أن، والصواب ما أثبته من ب، وجـ.

ثم قال: (**وأما قوله: أُدْخِلَ فُوهُ الْحَجَرَ**)[١] الفصل، قلت: يريد أنه على السعة.

وللناس في: أُعْطِي درهمٌ زيدًا خلافٌ[٢].

فأمَّا المحققون فإنَّهم يقولون: إنَّ معناه ومعنى أُعطِيَ زيدٌ درهمًا واحدٌ[٣]، ورفعه ونصبه على حدٍ واحدٍ؛ لأنَّهما مفعولان صريحان، فتقيم[٤] أيهما شئت.

ومن الناس من يقول: إذا رفعت الدرهم فالمعنى: أخذ الدرهم، وأُعطيه زيدٌ، فزيدٌ هو الذي أعطي، كما أنك إذا رفعت زيدًا، فالمعنى: أُخذ الدرهم وأُعطي لزيدٍ، وجعلوه بمنزلة: أُدخل فوه الحجر، وأُدخل فاه الحجر[٥]، فكما أن الحجر إذا نُصب، ورُفع[٦] فوه، كان المعنى أُدخل فوه في الحجر، فكذلك يكون أُعطي درهمٌ زيدًا، وهذا ليس بشيء؛ لأن الضرورة ضِمْنًا في أُدخل فوه الحجر، إلا[٧] أنْ تقول فيه ما قال سيبويه من أنَّه على السعة، وذلك أنَّه إذا اجتمع مفعول مفعول صريح في اللفظ والتقدير، ومفعول صريح في اللفظ مقيدٌ في التقدير، فإنَّك تُقيمُ[٨]

---

(١) قال سيبويه: "**وأما قوله: أُدْخِلَ فُوهُ الْحَجَرَ**، فهذا جرى على سعة الكلام والجيِّد أُدخل فاه الحجرُ كما قال: أَدخلتُ فى رأسى القَلَنْسُوَةَ، والجيّد أَدخلتُ فى القَلنسوة رأسي" الكتاب ١٨١/١.

(٢) اختلف النحويون في هذه المسألة، فذهب الجمهور إلى أنه يجوز إقامة الثاني مقام الفاعل إذا لم يُلبس، مثل أعطي درهم زيدا، أما إذا أُلبس فلا يجوز، نحو: أعطي زيد عمرا.

وادعى ابن مالك أنه لا خلاف في جواز نيابة ثاني المفعولين في أعطى.

وحُكي عن الفارسي أنه لا يجيز إقامة الثاني مع عدم اللبس وهو نكرة مع وجود الأول معرفة.

وذهب الكوفيون إلى أنه إذا كان الثاني نكرة قبح إقامته مقام الفاعل، نحو: أعطي درهم زيدا، وأما إن كانا معرفتين كان في الحسن سواء، إن شئت أقمت الأول وإن شئت الثاني، وعند البصريين إقامة الأول أحسن.

ينظر: شرح جمل الزجاجي ٥٧١/١-٥٧٢، وارتشاف الضرب ١٣٢٩/٣، وهمع الهوامع ٢٦٣/٢.

(٣) وهو ما قاله ابن مالك.

(٤) أ: تضم، والصواب ما أثبته من ب و جـ.

(٥) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٧١/١-٥٧٢.

(٦) أ: رافع، والصواب ما أثبته من ب و جـ.

(٧) جـ: لكن.

(٨) أ: تضم، والصواب ما أثبته من ب و جـ.

الصريح باتفاقٍ، وتركُ المقيد، و(دَخَلَ) مما يتعدى بحرف الجر عندنا[١]، خلافًا لأبي الحسن/[٢]. ٢١٠/أ

فإذا قلت: أُدْخل فاه الحجر، فإنَّ فاه مما يصل إليه بحرف الجر، على ما ثبت، فلهذا لا يجوز غيره[٣]، فإذا سمعنا[٤] منهم أُدخل فوه، تحققنا أنهم إنَّما[٥] أقاموا المجرور؛ لأنهم صيروه صريحًا، والحجر مقيدًا، فلهذا ساغت إقامته.

فالذي عمل سيبويه حسنٌ جدا؛ لأن الضرورة دعت إليه، وأمَّا: أُعطي درهمٌ زيدًا فلا ضرورة تدعو إلى القلب فيه، فتعين الأخذ بمذهب سيبويه رحمه الله.

ثم قال: (**كما قال (أَدْخَلْتُ فِي رأْسي القَلَنْسُوَةَ)**)[٦]، أي: هو بمنزلة هذا في الاتساع؛ لأنَّ أَدْخلتُ القَلَنْسُوَةَ في رأسي منقول مِن: دخلت القلنسوة في رأسي، وهذا كلام مقلوب[٧]؛ لأنّ القَلَنْسُوَةَ لا تدخلُ في الرأسِ، بل الرأسُ هو الّذي يَدْخُلُ في القَلَنْسُوَةِ.

ثم قال: (**وَلَيْسَ مِثْلَ اليوْمِ والليلةِ لأنَّهُمَا ظَرْفانِ**)[٨]، يريد: أنَّ الاتفاق بين هذا وبين اليوم والليلة في الاتساع، ويختلفان في أنَّ هذا ظرفٌ، وليس هذا بظرفٍ.

ثم أنشد :

تَرى الثَّورَ فيها مُدخِلَ الظلِّ رأْسَهُ [٩]

---

(١) ينظر: ارتشاف الضرب ١٤٣٥/٣، وشرح شذور الذهب للجوجري ٤٣٩/٢، والتصريح ٥٢٠/١.

(٢) يريد الأخفش سعيد بن مسعدة، وهو رأي الجرمي والمبرد، ونقل أبو حيان عن الأخفش أن (دخل) مما يتعدى تارة بنفسه وتارة بحرف الجر. ينظر: المقتضب ٣٣٧/٤، وشرح شذور الذهب للجوجري ٤٣٩/٢، والهمع ١٥٣/٣.

(٣) قوله: (غيره) ساقط من ب.

(٤) قوله: (سمعنا) غير واضح في أ، وفي ب: تحققنا، والصواب ما أثبته من ج.

(٥) زيادة يقتضيها السياق موجودة في ب.

(٦) الكتاب ١٨١/١.

(٧) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢٩٣/٢، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب ٨٠٣/٢.

(٨) الكتاب ١٨١/١.

(٩) صدر بيت من الطويل، وعجزه كما جاء في: ج: **وسائرُه بادٍ إلى الشمس أجْمَعُ**

وهو بلا نسبة في الكتاب ١٨١/١، والأصول في النحو ٤٦٤/٣، وشرح الكتاب للسيرافي ٧٨/٤، وخزانة الأدب

=

فهذا على السعة، ألا ترى: أنَّ الظِّلَ إنَّما أضيف إليه على أنَّه مُدْخَلٌ في رأسِ الثَّوْرِ.

ثم قال: (**فوجْهُ الكَلامِ فيه هذا**)[1]، يعني إضافته إلى الظل على الاتساع؛ لأنَّ الاتساع قد ثبت؛ كراهية الفصل بين المضاف والمضاف إليه؛ لأنَّ ذلك لا يكون إلا في الشعر[2].

ثم قال: (**وإذا لمْ يكنْ في الجرِّ فحدُّ الكلامِ أنْ يكونَ النَّاصبُ مبدوءًا بِهِ**)[3]، [يريد: أنْ يقول: إذا لم تضف فالحدُّ أنْ تقول: مُدخلا رأسَه الظِّلَ، فإنَّما يريد أنْ يكون المنصوب مبدوءًا به] [4]، أي: فالمنصوب[5] حين كان الأول مجرورًا، والمجرور[6] إنَّما كان الظِّلُ.

وإذا نوَّنْتَ تقولُ: فحدُّ الكلامِ أنْ يكونَ المنصوبُ في هذا الكلامِ أولًا، وتشريك اللفظِ أنْ تُرِيدَ بالناصب ما تريد بأمَّاذا[7] في أما، والنصب، أي: المنصوب، أو تريد به المنصوب[8]؛ لأنَّه قد نقل ذلك في مستوفى [9] والحمد لله[10] .

=

٢٣٥/٤.

والشاهد فيه قوله: (مدخل الظلّ رأسه) على إضافة (مدخل) إلى (الظل)، ونصب الرأس به على الاتساع والقلب.

(١) الكتاب ١٨١/١.

(٢) قال السيرافي: فكان إضافته إلى الظل على السعة أحسن من الفصل بين المضاف والمضاف إليه. شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٧٨/٤.

(٣) الكتاب ١٨١/١.

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من ب.

(٥) جـ: المنصوب.

(٦) قوله: والمجرور ساقط من ب.

(٧) أ: بماذا، والصواب ما أثبته من ب، وجـ.

(٨) فكأنه أطلق لفظ الفاعل وأراد به المفعول، كما قيل: ﴿فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾ سورة الحاقة: ٢١، أي: مرضية. ينظر: شرح الكتاب للسيرافي ٧٨/٤.

(٩) أ: وافي، والصواب ما أثبته من ب.

(١٠) قوله: (والحمد لله) ساقط من جـ.

(هذا بابٌ صار فيه الفاعلُ بمنزلة الذي فَعَلَ في المعنى وما يعمل فيه/)[١] ٢١٠/ب

أي: بمنزلة الفعل في معناه، ومعموله، وربَّما أخذ كثيرٌ مِن النَّحويين مِن هذا أنَّ اسم الفاعل إذا كان فيه الألف واللام فإنه يكون أبدا ماضيا[٢]؛ لأنَّ سيبويه – رحمه الله[٣] – قال: (**بمنزلة الذي فعل**) قال صاحب هذا المذهب: ولا يحفظ خلاف ذلك؛ لأنه لا يسمع من كلامهم: [جاءني] [٤] القائم غدا، وهذا مردود ، ألا ترى قوله:

هُمُ القائلونَ الخيرَ والآمِرونه ** إذا ما خَشُوا من مُحدثِ الأمْرِ مُعْظَمَا** [٥]

فأعمله (في إذا) [٦].

وأمَّا لفظ سيبويه فليس فيه شيء؛ لأنَّهُ إنَّما يريد: أنَّه صار بمنزلة الموصول، فإنَّما قصده هذا[٧]، فاتفق أن وقع التمثيل بالفعل ماضيا، ولم يقصده لنفسه.

وفي الضارب خلاف بين النحويين: فمِنْهم مَنْ جعل الألف واللام مِن الموصولات، والذَّاهبون إلى ذلك على قسمين:

---

(١) قال سيبويه: " **هذا بابٌ صار الفاعلُ فيه بمنزلة الذي فَعَلَ في المعنى وما يعمل فيه**، وذلك قولك: هذا الضاربُ زيدا". الكتاب ١/١٨١.

(٢) لم أعثر على هذا الرأي، وإنما ذهب الرماني إلى أن اسم الفاعل إذا كان مقرونا بأل لا يعمل إلا في الماضي، فقال: "الذي يجوز في اسم الفاعل إذا صار بمنزلة الذي فعل أن يعمل عمل الفعل الماضي، كقولك: الضارب زيدا؛ لأن الألف واللام نقلت عن الحرف فيه إلى الاسم، ونقل اسم الفاعل إلى الفعل، ... ثم قال: وعلى هذا جعله سيبويه بمعنى الذي فعل حتى يكون مختصا بالزمان الماضي". شرح كتاب سيبويه للرماني ٢/٤٤٠-٤٤١.

ينظر رأي الرماني في: شرح التسهيل٣/٧٦، والمساعد على تسهيل الفوائد٢/١٩٨-١٩٩.

(٣) قوله: (رحمه الله) ساقط من ب، ج.

(٤) قوله: (جاءني) ساقط من ب، وفي أ: كثر، والصواب ما أثبته من ج.

(٥) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الكتاب ١/١٨٨، ومجالس ثعلب ١/١٢٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/١٣٤، والتذييل والتكميل ١٠/٣٤٨، وخزانة الأدب ٤/٢٦٦.

والشاهد فيه قوله (والآمرونه إذا ما حشوا) على إعمال اسم الفاعل المقرون بأل في المستقبل؛ حيث عمل في (إذا) وهو دال على الاستقبال.

(٦) ب: مرادا.

(٧) قوله: (هذا) ساقط من ج.

مِنْهم مَنْ يجعلها حرفًا موصولًا، وهو المازنيُّ[١].

ومِنْهم مَن يجعلها اسمًا[٢].

والاحتجاج لهذين المذهبين[٣] موضع أوسع مِن هذا.

ومِنهم مَن جعل الضارب غير موصول، والألف واللام للتعريف[٤].

قيل له: فكيف امتنع التقديم؟ وكيف عمل وفيه خاصية الاسم؟

قال: لمْ يَعْمل، وإنَّما الاسم منصوب بعده على التشبيه بالمفعول به، وكذلك[٥] امتنع تقديمه؛ لأنَّهُ صار بمنزلة حسن الوجه، والذاهب لهذا هو الأخفش[٦].

ورد عليه الفارسي بأنَّ هذا (لو كان) [٧] بمنزلة الحسن الوجه، لم يعمل إلّا في السببي معرفا بالألف واللام أو[٨] نكرة[٩]، وهو يعمل في الأجنبي، فثبت أنَّهُ ليس بمنزلة الحسن الوجه.

فلم يبق إلّا أنَّه موصول، هل هو[١٠] مِنْ قبيل الحروف أو الأسماء؟ مَسْألةُ نظرٍ، والذي يعضده النظر أنه من قبيل الأسماء لعودة الضمير عليه[١١]، وسيأتي إن شاء الله بيان هذه المسألة بما فيه مقنع، فإنها طويلة جدا.

---

(١) ينظر رأي المازني في: الجنى الداني ٢٠٢، والمساعد ١/١٤٩، وهمع الهوامع ١/٢٩١.

(٢) وهو رأي الجمهور، ينظر: مغني اللبيب ١/٦٠، والمساعد على تسهيل الفوائد ١/١٤٩.

(٣) ب: الموضعين.

(٤) ذهب الأخفش إلى أنها حرف تعريف وليست موصولة.

ينظر: الجنى الداني ص ٢٠٢، والمساعد على تسهيل الفوائد ١/١٤٩، وهمع الهوامع ١/٢٩١.

(٥) جـ: ولذلك.

(٦) ينظر رأي الأخفش في: شرح التسهيل ٣/٧٧، وارتشاف الضرب ٥/٢٢٧٣، وهمع الهوامع ٥/٨٢.

(٧) ب: الترتيب.

(٨) قوله: (أو) ساقط من ب.

(٩) لم أقف على هذا القول منسوبًا للفارسي في كتب النحو، ووقفت عليه غير منسوب في كتاب التذييل والتكميل لأبي لأبي حيان ١٠/٣٣٦.

(١٠) جـ: زيادة (هو)، يقتضيها السياق.

(١١) ينظر: همع الهوامع ١/٢٩١، والمساعد على تسهيل الفوائد ١/١٤٩.

قال – رحمه الله – : (**وعَمِلَ عَمَلَهُ لأنَّ الألفَ واللامَ مَنَعَتَا الإضافة**)[1]، (أي: عمل)[2] النَّصب كما يعمل[3] الفعل؛ لأنَّ الألفَ واللامَ يُمْكن معهما[4] الجر.

ثم قال: (**وقدْ قال قومٌ تُرْتَضَى عربيَّتُهم: هذا الضاربُ الرجلِ شبَّهُوهُ بالحَسَنِ الوَجْهِ**)[5]، قد قلنا: إنَّ هذا/ مجرد تشبيه، ولم يحذفْ للإضافة شيء، ولو أمكن التشبيه في: الضارب زيدًا لقلنا به، لكن تعذّر[6]. ٢١١/أ

ثم أَنْشَدَ على هذِهِ اللغَةِ قولَ الشاعرِ:

أَنا ابنُ التَّارِكِ البَكْرِيِّ بشْرٍ [7]

ف(بشر) عندنا عطف بيان، ولا يتصور فيه أنْ يكون بدلا؛ لأنَّهُ في نية استئناف التارك، وذلك لا يجوز[8].

---

(١) قال سيبويه: " **وعَمِلَ عَمَلَهُ لأنَّ الألفَ واللامَ مَنَعَتَا الإضافة** وصارتا بمنزلة التنوين. وكذلك: هذا الضاربُ الرجلَ، الرجلَ، وهو وجه الكلام". الكتاب ١/١٨٢.

(٢) ب: أن تحمل

(٣) ب: فعل.

(٤) أ، وب: معها، والصواب ما أثبته من جـ.

(٥) الكتاب ١/١٨٢.

(٦) لأنه يجب في (الضارب زيدا) النصب، ولا يجوز عند سيبويه الإضافة؛ لأن الإضافة معاقبة للتنوين في قولك: هذا ضارب زيد، لأنه سقط بالإضافة التنوين الذي كان في قولك: ضاربٌ زيدا، فإذا قلت: (هذا الضارب زيدا) لم يجز إضافة الضارب إلى زيد؛ لأنا لا نقدر على حذف شيء بالإضافة، فتكون الإضافة معاقبة له، فلم يجز (هذا الضارب زيدٍ) لذلك.

ينظر: شرح الكتاب للسيرافي ٤/٨٠.

(٧) صدر بيت من الوافر، وعجزه كما جاء في جـ: عَلَيْه الطَّيْرُ تَرْقُبُه وقُوعَا

وهو للمرار الأسدي في الكتاب ١/١٨٢، وشرح جمل الزجاجي ٢/١٠، وشرح التصريح ٢/١٥٠، والأشباه والنظائر ١/٣٤٢، وأوضح المسالك ٣/٣٠٠.

والشاهد فيه قوله: (التارك البكري) على إضافة التارك إلى البكري تشبيها بالحسن الوجه؛ لأنه مثله في الاقتران باللام.

(٨) كل ما جاز أن يكون عطف بيان جاز أن يعرب بدلا إلا في مسألتين: منها أن يكون التابع خاليا من (أل)، والمتبوع والمتبوع بأل، وقد أضيفت إليه صفة بأل، نحو: (أنا الضارب الرجل زيدٍ) وأنا ابن التارك البكري بشر، فيتعين في =

ثم قال: (**وأَجْرى بشرا على مُجْرى المَجْرُورِ**)[1]، أي: على الذي جرى عليه البكريُّ، وهو الجر، وأجراه على جريان ذلك.

قال: (**لأنَّهُ جَعَلَهُ هُنا بِمَنْزِلة ما يُكَفُّ منه**[2] **التَّنوينُ**)[3]، أي: جعل التارك هنا جارا، فهو بمنزلة ما يحذف تنوينه، فلو جعله بمنزلة المنون لنصب (البكري)، فكان يجري بشرا على مجراه منصوبا.

ثم قال: (**ومِثْل ذلك فِي الإجْرَاءِ على ما قَبْله: هو الضاربُ زيداً والرَّجُلَ، لا يكونُ فِيه إلَّا النَّصب**)[4]، يعني في المعطوف، لأنَّهُ[5] قدْ عَمِلَ في الأوّلِ النَّصبَ، ولهذا قال:[6] عَمِلَ عَمَلَ المنوّنِ[7].

ثم قال: (**ولا يكون: هو الضاربُ عمروٍ**)[8]، أي: لا يجوز، وقد أعطينا العلة في هذا، وردَدْنا[9] على الفراءِ.

ثم قال: (**ومَنْ قال: هو الضاربُ الرجلِ قال: هو الضاربُ الرجلِ وعبدِ الله**)[10]، قد كان تكلم في المعطوف على المنصوب، فأخذ الآن يتكلم في المعطوف على المجرور، فزعم أنه يجوز الجر في المعطوف.

=

بشر كونه عطف بيان، ولا يجوز كونه بدلا من (الرجل)؛ لأن البدل على نية تكرار العامل، فيلزم أن يكون التقدير: أنا التارك بشرٍ، وهو لا يجوز. ينظر: أوضح المسالك ٣/٣٠٠، وشرح ابن عقيل ٢/٢٠٤-٢٠٥.

(١) الكتاب ١/١٨٢.

(٢) قوله: (منه) ساقط من ب.

(٣) الكتاب ١/١٨٢.

(٤) الكتاب ١/١٨٢.

(٥) أ: فلأنه، والصواب ما أثبته من ب و جـ.

(٦) أ، وب: وإن، والصواب ما أثبته من جـ .

(٧) الكتاب ١/١٨٢.

(٨) الكتاب ١/١٨٢.

(٩) أ و جـ: رددناه، والصواب ما أثبته من ب.

(١٠) الكتاب ١/١٨٢.

فإنْ قلت: هذا التمثيل الذي مثل به خُلْفٌ جدا؛ لأنَّ الجر في المعطوف إنَّما يكون إذا كان فيه ألف ولام، أو كان مضافا لهما، أو مضافا لضميرهما[١]، وأما إذا كان فيه ألف ولام، وجرى وجرى مجرى العَلَم، فإنَّه يكون بمنزلة زيد وعمرو، ألا ترى: أنَّ عبدَ الله بمنزلة زيدٍ لا بمنزلة غلام[٢] الرجلِ.

قلت: قد حَكَمتْ العربُ لهذا بحكم الجنس[٣]، ألا ترى قولهم: نعم عبدُ الله [زيد][٤]، فما ذاك إلا لأنَّهم جعلوه جنسا[٥]، ونظيره: (**مَنَعَتِ العراقُ قفيزَها ودرهمَها**)[٦]، فالمضافُ هنا إلى الضمير الذي لا يراد به الجنس[٧] قد أجرى مجرى الجنس[٨]، وكأنَّهُ مَعْلومٌ أنَّ العراقَ لَيْس لها درهمٌ بل دراهمَ، فكذلك يكون قولهم: نعم عبد الله زيد، أي: نعم عبيد الله زيد/ **٢١١/ب** جعلته الجنس[٩] كله، فكذلك يكون هو الضاربُ زيدًا وعبدَ الله.

---

(١) هذا عند سيبويه، وأما المبرد فلا يجعل المضاف إلى ضمير ما فيه الألف واللام بمنزلة المضاف إلى ما فيه الألف واللام، فلا يجيز إلا النصب على الموضع.
ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٩.

(٢) قوله: (غلام) ساقط من جـ.

(٣) أ: الحسن، والصواب ما أثبته من ب، وجـ.

(٤) زيادة يقتضيها السياق.

(٥) أ: حسنا، والصواب ما أثبته من ب، وجـ.

(٦) قال هنا القفيز والدرهم بالإفراد والموضع الجمع، فكأنه أراد الجنس، أو أراد الجمع بلفظ المفرد.
ينظر: المخصص لابن سيده ٤/٥٣.
وهو جزء من حديث خرّجه أبو داود في كتاب (الخراج) باب (إيقاف أرض السواد وأرض العنوة) برقم (٣٠٣٥) سنن أبي داود ٣/٢٨١، وتمامه:(........ ومنعت الشام مديها ودينارها، ومنعت مصر إردبها ودينارها، ثم عدتم من حيث بدأتم).
والإمام أحمد برقم (٧٥٦٥) في مسنده ١٣/١٢.
وصححه الألباني برقم (٣٠٣٥) في صحيح سنن أبي داود (٢/٢٥٩)

(٧) أ: الحسن، والصواب ما أثبته من ب، وجـ.

(٨) أ: الحسن، والصواب ما أثبته من ب، وجـ.

(٩) أ: الحسن، والصواب ما أثبته من ب، وجـ.

وأنشد قولَ الأعْشَى:

الوَاهبُ المائةِ الهِجَانِ وعَبْدِها [١]

فهذا رواه حملةُ الكتابِ مجرورًا ومَنْصُوبًا، قال أبو العباس[٢] أَصَبْتُ للفرزدق مثل الضاربُ الرجلِ. قال :

وهُنَّ الشَّافِيَاتُ الحَوَائِمِ[٣]

أي: التي تشفي الحوائم[٤]، وهن العطاش.

قال[٥]: (**وإذا ثنَّيْتَ أو جمعتَ فأثبتَّ النُّونَ نَصَبْتَ، فقلتَ: الضاربانِ زيدًا**)[٦]، قلتُ: قلتُ: هذا ليس فيه شيء، لأنَّهُ مُنَوَّنٌ.

ثم قال: (**فإنْ كَفَفْتَ النُّونَ جررتَ؛ لأنَّ النُّونَ لا تُعَاقِبُ الألفَ واللامَ**)[٧]، أي: لا تمنع تمنع الجمع بينهما، ألا ترى: أنَّك تقول: الضاربان فهي لا تعاقبهما، فلمَّا كانت لا تعاقبهما، وتجمع بينهما، كان معك ما تحذف للإضافة، فهذا تعليلٌ حسنٌ، وهو الذي قلناه.

---

(١) سبق تخريجه ص ٨٧، وفي ب: غيرها، وفي جـ: تكملة البيت: عُوذاً تُزَجَّى بينها أَطْفالَها

والشاهد فيه قوله: (وعبدها) حيث وردت بالكسر تبعا للفظ، وبالفتح تبعا للمحل.

(٢) وهو المبرد.

(٣) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ص٦١٣، وخزانة الأدب ٣٧٣/٧، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٧٨/٣، والتصريح ٨٤/١،وشرح الأشموني ٤٥٣/٢.

وتمام البيت: **أَبَأْنَا بِهَا قَتْلَى ومَا فِي دِمَائِهِم** **شِفَاءٌ** ....

والشاهد فيه قوله (الشافيات الحوائم)، حيث أضاف الاسم المقترن بأل لكون المضاف إليه مقترنا بها، مع كون المضاف وصفا.

(٤) أي: القطيع الضخم من الإبل. ينظر: لسان العرب ٤٠٧/٣.

(٥) جـ: ثم قال.

(٦) قال سيبويه: " **وإذا ثنَّيْتَ أو جمعتَ فأثبتَّ النُّونَ نَصَبْتَ، فقلتَ: الضاربانِ زيدًا**، وهؤلاء الضاربون الرجلَ، لا يكون فيه غير هذا لأن النون ثابتةٌ". الكتاب ١٨٣/١.

(٧) قال سيبويه: " **فإن كففت النون جررت** وصار الاسم داخلا في الجار بدلا من النون، **لأن النون لا تعاقب الألف الألف واللام** ولم تدخل على الاسم بعد أن ثبتت فيه الألف واللام". الكتاب ١٨٤/١.

وقوله: (**لأنَّهُ لا**[1] **يكونُ مَعْرُوفًا ثُمَّ يُثَنَّى**)[2]، لما قال: إنَّ النُّونَ لا تُعَاقِبُ الألفَ واللامَ، قيل له: ولِمَ لا تعاقبها، وهلّا كانت بمنزلة التنوينِ، فكما تعذّر[3] الجمعُ بين الألفِ واللامِ والتنوين وكذلك كان يتعذّرُ، فيقولون[4]: الضارب والضاربا، فيثنى ما لا تنوين فيه، فلا يكون فيه [5]، فلا يكون ثَمَّ تنوين[6] يجتمع مع الألف واللام.

[يقال: لا يجوز ذلك؛ لأن الاسم لا يثنى معروفا، وإنما تدخل الألف واللام] [7] بعد التثنية، فهذا هو الذي نقول.

ثم قال: (**فالنُّونُ مَكْفُوفةٌ**[8]، **والمعنى معنى ثبات النُّونِ**)[9]، فهذا يقوي عندك الجمع بين الألف واللام [والإضافة؛ لأن المعنى على إثبات النون.

وقوله: (**كما كان ذلك في الاسم الذي جَرَى مَجرى الفِعْلِ المضارع**)[10]] [11]، أي: كما كانت الإضافة في: ضاربُ زيدٍ غدا، في معنى: ضاربٌ زيدا.

وأنشد على: الضاربي زيدٍ قولَ الفرزدق:

[**مِنَ المُتَلَقِّطِي قَرَدِ القُمَامِ** [12]

---

(١) قوله: (لا) ساقط من ب.

(٢) الكتاب ١/١٨٤، أي: أن الاسم المعرف عند تثنيته ينكر أولا، فلا يثنى إلاّ بعد التنكير.

(٣) أ، وب: تقول، والصواب ما أثبته من جـ.

(٤) ب: يقولون.

(٥) قوله: (فلا يكون فيه) ساقط من ب، وجـ.

(٦) ب: نون.

(٧) ما بين المعقوفتين ساقط من ب.

(٨) أ: فالرد كونه، والصواب ما أثبته من ب،وجـ، والكتاب.

(٩) الكتاب ١/١٨٤.

(١٠) الكتاب ١/١٨٤.

(١١) ما بين المعقوفتين مكرر في أ.

(١٢) عجز بيت من الوافر، وصدره كما جاء في :

جـ: **أُسَيِّدُ ذو خُرَيِّطَةٍ نَهاراً**

وهو للفرزدق في ديوانه ص٥٩٧، والكتاب ١/١٨٥، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي ١/٢٤٦، ولسان العرب

=

وكذلك قول الآخر:] (١)

الفارِجِي بابِ الأميرِ المُبْهَم (٢)

وكلامه في البيت الذي هو بعد هذا مفهوم جدا(٣)، قد أتينا عليه؛ لأنَّه إنَّما تكلم(٤) على حذف النون للطول.

وقوله/: (**بمنزلةِ اسم مُفْرَدٍ لَمْ يَعْمَلْ في شيءٍ**)(٥)، يريد به: أنَّ (الحافظو عورة) وإنْ كان ٢١٢/أ قد عمل فهو بمنزلة زيدٍ وعمرٍو، (٦)لا يعمل في شيء؛ لأنَّ قوته قوة زيد.

وجعل قول الشاعر:

إنَّ الّذي حَانَتْ بِفَلجٍ دِماؤهُمْ (٧)

=

١١/٩٣ مادة (قرد)، وبلا نسبة في الخصائص ١/١٥٦.

والشاهد فيه قوله: (المتلقطي قرد القمام) على إضافة المتلقطي إلى قرد، وحذف النون للإضافة، على نية ثباتها.

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من أ.

(٢) الرجز، وهو لرجل من بني ضبّة في الكتاب ١/١٨٥، وشرح الكتاب للسيرافي ٤/٨٥، والنكت للأعلم ١/٤٠٦، وبلا نسبة في المقتضب ٤/١٤٥، وأمالي ابن الشجري ١/٣٧٨.

والشاهد فيه (الفارجي بابِ) مثل ما مضى في البيت السابق.

(٣) يريد بذلك قوله: **الحافِظُو عَوْرَةَ العشيرةِ**.

(٤) ب: يتكلم.

(٥) الكتاب ١/١٨٦.

(٦) ب، وجـ: زيادة (الذي).

(٧) سبق تخريجه في ص٨٣.

والشاهد فيه قوله: (الذي) على حذف النون من (الذين) استخفافا، لطول الاسم بالصلة، والدليل على ذلك عود ضمير الجمع في (دماؤهم) إليه.

مِن قبيل ما (حذفت نونه) [١]، وعلة ذلك عودة الضمير الذي هو (هم)، وهو لا يكون إلا للجميع، وأما قوله تعالى: ﴿وَخُضْتُمْ كَالَّذِى خَاضُوٓا۟﴾ [٢] فلا يثبت فيه حذف النون؛ لاحتمال أنْ يكون المعنى كالخوض الذي خاضوا [٣].

وممَّا يثبت به حذف النون قوله:

يَا رَبَّ عَبْسٍ لا تُبَارِكْ فِي أَحَدْ　　فِي قَائِمٍ مِنْهُم ولا فِيمَنْ قَعَدْ

إِلَّا الذي قَامُوا بِأَطْرَافِ الْمَسَدْ [٤]

ثم قال: (**وإذا قلت: هم الضاربوك، وهما الضارباك، فالوجه فيه الجرّ**) [٥]، قلت: قد بيَّنَّا أن مذهب سيبويه في المضمر اعتباره بالظاهر، وأنت لو قلت: الضاربا زيدٍ لكان الوجه الجر؛ لأن حذفها للإضافة أكثر من حذفها للطول [٦]، ولهذا قال:

(لأنَّك إذا كففت هذه النُّونَ مِن [٧] المظهر كان الوجهُ الجرَّ إلَّا في قولِ مَنْ قال: (الحافظو عورةَ)) [٨].

---

(١) أ: قويت قوته، والصواب ما أثبته من ب وجـ.

(٢) سورة التوبة، من الآية (٦٩).

(٣) وهو قول الفراء، وقيل: إن النون محذوفة، تقديره: كالذين خاضوا.

ينظر: معاني القرآن للفراء ٤٤٦/١، والبحر المحيط لأبي حيان ٧٠/٥.

(٤) الرجز بلا نسبة في سر صناعة الاعراب ٥٣٧/٢، وتهذيب اللغة ٤٠/١٥، والأزهية في علم الحروف ص٢٩٩، وسمط اللآلي ٣٥/١، ورصف المباني ص٢٧٠، ولسان العرب ٩/٥ مادة (ذا).

الشاهد فيه قوله: (إلا الذي قاموا) على حذف النون من الذين بدليل عود ضمير الجمع في (قاموا) إليه.

(٥) قال سيبويه: "الكتاب ١٨٧/١.

(٦) سبق في ص (٨٨).

(٧) جـ: في.

(٨) الكتاب ١٨٧/١.

ثم قال: (**ولا تكونُ الكافُ في**[١] **(ضاربوك) في مَوْضع النَّصب**)[٢]، قلت: لأنَّه لا يقال: ضاربو زيدا؛ لأنها ليس فيها الألف واللام[٣].

ثم قال: (**واعْلَمْ أنَّ حذفَ النُّونِ والتَّنْوين لازمٌ مع علامةِ المُضْمَر**)[٤]، قد أعطينا العلة العلة في هذا، وأنَّه ممَّا استهوى أبا الحسن[٥] فاعتقد أنَّ الكافَ أبدًا في موضع نَصْبٍ[٦]؛ لأنَّ النون لو حذفت للإضافة أو للطول[٧] فإنما حذفت للطافة[٨]، فضاربوك والضاربوك عنده منصوب، إلا أنَّه نصَّ مع الألف اللام[٩]، ولم يذكر غيرهما، لكن قياس مذهبه يقتضي أنَّ جميع جميع ذلك شيء واحد.

ولما ذكر شدةَ اتصالِ المضْمَر بما قبله قال: (**والمظهرُ وإنْ كان**[١٠] **يُعَاقِبُ النُّونَ فليْس**[١١] **كعلامةِ المُضْمَرِ**)[١٢]، يريد هو: فإنَّه حلّ محلّ التَّنوين، ولذلك لم يجمع بينهما، فهو غير متصل اتصال المضمر، ألا ترى أنَّه يفصل ويبدأ[١٣]، وعلامة الإضمار في اللفظ كالنون؛ لأنَّها على حرف واحد، فهو أقرب، فلما اجتمع هذا/ الشبه مع المعاقبة لم يكن في حذف النُّونِ **٢١٢/ب** كالمظْهَرِ[١٤].

---

(١) ب: من.

(٢) الكتاب ١/١٨٧.

(٣) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي ٤/٨٨، وشرح الكتاب للرماني ٢/٤٤٥.

(٤) الكتاب ١/١٨٧.

(٥) هو الأخفش.

(٦) وسبق مذهبه في صفحة (٨٨).

(٧) ب و جـ زيادة قوله (لظهرت).

(٨) أ، ب: وقت اللطافة، والصواب ما أثبته من جـ.

(٩) ينظر: معاني القرآن للأخفش ١/٩٠، وشرح الكتاب للسيرافي ٤/٨٨.

(١٠) قوله: (وإن كان) مكرر في ب.

(١١) جـ: المضمر فإنه ليس.

(١٢) الكتاب ١/١٨٧.

(١٣) قوله: (ويبدأ) ساقط من ب.

(١٤) فإذا ولي المجرد عن اللام أو المقرون بها مضمر، فيحذف النون والتنوين وجوبا على الصحيح.

=

وقدْ جاء في الشِّعْرِ:

هُمُ القائلونَ الخيرَ والآمِرونه (١)

فهذا على إثبات النُّون مع المضمر(٢)، وهو بيتٌ مُنْكرٌ زعموا أنَّهُ مَصْنُوعٌ(٣).

وقد جاء لهذا نظير (في إثبات) (٤) التَّنوين(٥)، وهو قوله:

ألا فَتًى مِنْ سَراةِ النَّاسِ يَحملُني ** ولَيْسَ حاملُني إلا ابنُ حمالِ** (٦)

وكذلك قوله:

وليس بمُعييني وفي النَّاسِ مُمْتَعٌ ** رَفِيقٌ إذا أعْيَا رفيقٌ ومُمْتَعُ** (٧)

=

ينظر: شرح الكافية للرضي ٢/٢٢٢.

(١) سبق تخريجه في ص١٣٦.

والشاهد فيه قوله (والآمرونه) على الجمع بين النون والضمير، مع أن حق الضمير أن يعاقب النون والتنوين لأنه بمنزلتهما في الضعف والاتصال، وقد عاقب المظهر النون والتنوين مع قوته وانفصاله، فالمضمر أولى بالمعاقبة.

(٢) ويرى المبرد أن الهاء ليست ضميرا بل هي هاء السكت، جاءت لبيان الحركة، كما هي في: أغزه وارمه، وكان حكمها أن تسقط في الوصل، فاضطر الشاعر أن يجريها في الوصل مجراها في الوقف، وحركها.

ينظر: الكامل للمبرد ١/٤٦٨.

(٣) وقد جعله مصنوعا عدد من النحويين منهم: سيبويه، والمبرد، والسيرافي، والبغدادي.

ينظر: الكتاب ١/١٨٨، والكامل للمبرد ١/٤٦٨، وشرح الكتاب للسيرافي ٤/٨٨، وخزانة الأدب ٤/٢٦٦.

(٤) أ: من أبيات، والصواب ما أثبته من ب و جـ.

(٥) أي: على ثبات النون.

(٦) البيت من البسيط، وهو لأبي مُحَلِّم السعدي في خزانة الأدب ٤/٢٦٥، وبلا نسبة في شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤/٨٨، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/١٢، واللباب في علل البناء والاعراب ١/١٩٧، والتذييل والتكميل ١٠/٣٤١، وشرح الكافية للرضي ٢/٢٣٢.

والشاهد فيه قوله: (حاملني) حيث ثبت نون الوقاية في اسم الفاعل رغم اتصاله بالضمير، وذلك للضرورة.

(٧) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح الجمل لابن عصفور ٢/١٢، والتذييل والتكميل ١٠/٣٤١، والأشباه والنظائر ٤/٤٣، وشرح الأشموني ١/١٥٠.

وروايته: **صديق إذا أعيا علي صديق.**

والشاهد فيه قوله: (بمعييني) حيث ثبت نون الوقاية في اسم الفاعل رغم اتصاله بالضمير، وذلك للضرورة.

وقال الأخفشُ: لا تكون الكاف في الضارباك إلّا في موضع نصب؛ لأنَّ المضمر لا يكون معه إظهار النون، وهذا قد رددْنَاه في موْضِعِهِ.

ثم قال الأخفشُ: فهو يُعَاقِبُ بمثل[1] الواحد، أي: المضمر يعاقب النون في الضارباك كما يعاقب في الضاربك، فكما أنَّ الكاف هنا مَنْصُوبة باتفاقٍ، وكذلك هذا المثنى[2]، والحمد لله.

وكنّا[3] قد أهملنا الكلام في تحقيق الألف واللام[4] الداخلة على اسم الفاعل فأقول –والله والله المستعان– : إنَّ النَّاسَ اختلفوا فيها: (فذهب أبو الحسن) [5] إلى أنَّها أداة تعريف بمنزلةِ الألفِ واللامِ في: الرجل والغلام[6].

ومذهبُ المازني أنَّها حرف موصول[7].

ومذهبُ أبي بكر بن السراج[8] أنَّها اسم موصول بمنزلة الذي[9].

قال صاحبُنا أبو الحسن[10] – وفقه الله – وهو الصحيح عندي[11].

---

(١) الباء ساقطة من ب، وجـ.

(٢) ينظر قول الأخفش في: شرح الكتاب للسيرافي ٤/٨٨.

(٣) ب: وكما.

(٤)ب: والنون.

(٥) جـ: فمذهب أبي الحسن.

(٦) وهو رأي الأخفش كما سبق في صفحة ١٣٧.

(٧) سبق هذا الرأي في صفحة ١٣٧.

(٨) هو محمد بن السري بن سهل البغدادي، أبو بكر، أحد أئمة الأدب والعربية، صحب المبرد وأخذ عنه العلم، ويقال: ويقال: مازال النحو مجنونا حتى عقله ابن السراج بأصوله. مات شابا ومن كتبه: الأصول، وشرح كتاب سيبويه، والشعر والشعراء، ينظر: الوافي بالوفيات ٣/٧٣، والإنباه ٣/١٤٥-١٤٦.

(٩) ينظر رأي ابن السراج في: الأصول ٢/٢٦٥.

(١٠) وهو ابن عصفور.

(١١) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/١٢٢-١٢٣.

والذي يدل على فساد مذهب الأخفشِ أنَّه لا يجوز أنْ يتقدم المفعول في مثل الضارب زيدا، ولو كانت كما قال لجاز التقديم[(١)]، كما كان يجوز قبل دخولها، فامتناعهم مِن ذلك دليل دليل على أنَّها موصولة.

فاعتل الأخفشُ لامتناع التقديم بأنَّ[(٢)] المنصوبَ بعدها إنَّما انْتَصبَ على التَّشْبِيهِ بالمفعول به، فهو مثل قولهم: زيد حسن الوجه[(٣)].

وهذا باطل لأن الذي ينتصب على التشبيه لا يكون إلا سببيا معرفا بالألف واللام أو نكرة، وزيد ليس من ذلك القبيل، فهذا يدل على أنها من قبيل الموصولات، إما حرفا كما ذهب إليه المازني، وإمَّا اسما كما ذهب إليه أبو بكر.

٢١٣/أ والذي يدل على أنَّها[(٤)] اسم عودة/ الضمير عليها[(٥)] في مثل مررتُ بالقائمِ أبوهما[(٦)]، ألا ألا ترى: أنَّ الضمير المتصل بالأبِ عائدٌ على الألفِ واللامِ، كأنَّك قلتَ: مررتُ باللذَينِ قامَ أبوهما[(٧)].

فإنْ قلتَ: بأنَّ المضمر[(٨)] عائد على موصوف محذوف[(٩)]، كأنك قلت: مررت بالرجلين [القائم [القائم أبوهما.

---

(١) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٧/٢.

(٢) أ: فإن، والصواب ما أثبته من ب، وجـ.

(٣) ينظر: الارتشاف ١٠١٣/٢.

(٤) أي: الألف واللام.

(٥) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١٢٢/١، وشرح الأشموني ٢٥١/١.

(٦) أ: أحدهما، والصواب ما أثبته من ب، وجـ.

(٧) أ: أحدهما، والصواب ما أثبته من ب، وجـ.

(٨) ب، وجـ: الضمير.

(٩) كما ذكر ذلك المازني. ينظر: شرح الأشموني ٢٥٣/١.

قلت: العرب إذا حذفت شيئا وأقامت مُقامه غيره، فإنَّ الحُكْمَ إنَّما هو للملفوظ به[١]، ألا ألا ترى قولهم: اجتمعت اليمامةُ، فتلحقُ علامة التأنيث الفعل؛ لأنَّ اليمامةَ لفظٌ مؤنثٌ، ولا تلحظ المحذوف، فتحذف لأنَّ الأصل اجتمع أهل اليمامة.

ومِمَّا يدل على أنَّها اسم مباشرتها للعوامل، فتقول: مررتُ بالقائمِ أبوهما، وبالذاهبِ أبُوهُ، فلولا أنَّ الألف واللام بمنزلة الَّذي لم يجز ولايتها للعوامل؛ لأن الصفة لا تباشر العوامل إلَّا إذا كانت مستعملة استعمال الأسماءِ؛ نحو: الأبطح والأبرق[٢]، وأنْ تكون خاصة بالموصوف، نحو: مهندس[٣]، وولايتها مع ذلك قليل، فلا يجوز: مررتُ بقائمٍ، ولا ذهبتُ إلى طويلٍ.

ومِمَّا يدل على أنَّها من قبيل الأسماء أنَّها لو كانت مِنْ قبيل الحروف لكانت تتقدّر مع ما بعدها بالمصدر؛ لأنَّ كُلَّ حرف موصول فهو يتقدَّر مع ما بعده بالمصدر[٤]، وذلك أنْ، وأنَّ، وما، وكي المصدريات، فامتناع ذلك فيها يدل على أنها اسم.

ومِمَّا يدل على أنَّها اسمٌ أنَّ الحروف لا تُوصَل [٥] إلا بالجمل[٦]، وقدْ وجدنا الاسم يُوصَل يُوصَل بالمفرد الذي في معنى الجملة[٧]، ألا ترى أنَّ الموصولَ يُوصلُ بالظَّرفِ، وهو مفرد، نحو:

---

(١) ينظر: الكتاب ٥٣/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٧٦/٢، وارتشاف الضرب ٨٨٣/٢.

(٢) إذا كانت الصفة اسما لم تجز إقامتها مقام الموصوف إلا بشروط:

أن يقدم الموصوف في الذكر نحو: أعطني ماءً ولو باردًا، يريد: ولو ماءً باردًا ، فحذف (ماءً) لدلالة المقدم عليه.

أو تكون الصفة خاصة بجنس الموصوف، نحو:(مررت بكاتبٍ)، يريد: برجلٍ كاتبٍ، لأن الكتابة خاص بجنس العقلاء.

أو تكون الصفة قد استعملتها العرب استعمال الأسماء، وحفظ ذلك عنها، نحو الأبطح والأبرق. ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١٧٠/١، وارتشاف الضرب ١٩٣٨/٤-١٩٣٩.

(٣) يريد: برجل مهندس، فأُقِيمت الصفة مقام الموصوف؛ لأنها خاصة بجنس الموصوف.

(٤) الموصول هو حرفي واسمي، والحرفي هو: ما ينسبك منه، ومن صلته مصدر، نحو: وأن تصوموا خير لكم. ينظر ارتشاف الضرب ٩٩١/٢، وأوضح المسالك ١٢٦/١.

(٥) قوله: (لا توصل) مكرر في جـ.

(٦) ينظر: همع الهوامع ٢٩٥/١.

(٧) وهي التي تكون في تأويل الجملة، وهو الوصل بالظرف والمجرور التامين. ينظر: التذييل والتكميل ٦/٣.

الذي عندك؛ لأنَّ عندك، وإنْ كان مفردا، فقد تنزَّلَ منزلة استقر، وهو جملة[١]، فكذلك الألف واللام تكون اسما، ووصلت بالمفرد، الذي في معنى الجملة، ألا ترى أنَّ الضارب في معنى الذي ضرب.

فإن قلت: إنَّ الذي يدل على أنَّها حرف، وليست باسم أنَّهُ لا يوجد اسم على حرف واحد، وهو مع ذلك ساكن[٢]، ألا ترى: أنَّ الهمزة إنَّما هي بغير صلة [٣].

قلت: قد يوجد على حرف واحد مع همزة الوصل، حُكي مِن كلام العرب: امُ اللهِ[٤] في معنى: أيمنُ الله، وهمزتُه[٥] وصل، حَكَى ذلك الفارسي[٦].

وأجاز سيبويه —رحمه الله[٧] — من التسمية بالباء الساكنة[٨] /منطوقا بها إب، وإبقاء **٢١٣/ب** الهمزة للوصل[٩].

---

(١) الظرف (عندك) تام متعلق بـ (استقر) وجوبا، وبذلك أشبه الجملة، تقديره: الذي استقر عندك. ينظر: شرح التصريح١/١٦٩، وشرح الأشموني ١/٢٠٨، وهمع الهوامع ١/٣٠١.

(٢) استدلوا على حرفيتها بأنها لو كانت من الأسماء لكانت من الأسماء الظاهرة ولا يكون اسم ظاهر على حرفين، أحدهما ألف وصل، فيكون في الحقيقة حرفا واحدا. ينظر التذييل والتكميل ٣/٦٢.

(٣) جـ: للرجل.

(٤) قال أبو حيان: وأما كون الاسم الظاهر لا يكون على حرف واحد فباطل، حُكي من كلامهم (امُ الله)، وهمزته همزة وصل. التذييل والتكميل ٣/٦٣.

(٥) جـ: زيادة (همزة).

(٦) ينظر: الإغفال للفارسي ١/٤٨.

(٧) قوله: (رحمه الله) ساقط من جـ.

(٨) أ: الثانية، والصواب ما أثبته من جـ.

(٩) ينظر: التذييل والتكميل ٣/٦٣

وقد حَكَى الكوفيون – رحمهم الله[١] – ما هو أكثر من هذا، وهو اسم ظاهر معرب على
على حرف واحد والتنوين، حكوا من كلامهم: شربتُ ماً يا فتى[٢]، حَكَى ذلك ابن مقسم[٣]
مقسم[٣] عنْ ثعْلبٍ[٤].

فإذا جاز ذلك في الاسم المعرب فالأحرى أنْ يجوز في الاسم المبني الذي يشبه الحرف.

وأمَّا قوله: لا يوجد على حرف واحد ساكن، فلا فائدة في اشتراط السكون؛ لأنَّ الحركة
لا أثر لها[٥]، وأيضا فإنَّه لا شك في أن إمْ وإبْ إذا سُمي بهما، ولم يقصد الإخبار عنهما كما لم
لم يقصد بالعدد في نحو: (واحد) و(اثنان)، فإنه يبقى ساكنا، ولا تدخله حركة إعراب.

فإن قلت: فالذي يدل على أنَّها حرف أنها لو كانت اسما لكان لها موضع من الإعراب،
فلما لم يكن لها موضع من الإعراب، دل ذلك على أنَّها حرف[٦]، ويستدل على أنها لا موضع
موضع لها من الإعراب، بأنَّك إذا قلت: مررت بالقائم، فالباء قد جرَّت قائما، فلو كانت
الألف واللام اسما لكانت في موضع جر[٧]، وذلك باطل؛ لأنَّ حرف الجر لا يجر اسمين من غير

---

(١) قوله: (رحمهم الله) ساقط من جـ.

(٢) ينظر: سر صناعة الإعراب ص ٧٨٦، والتذييل والتكميل ٦٣/٣

(٣) هو محمد بن الحسن بن يعقوب بن الحسن بن مقسم العطار، أبو بكر، ولد سنة ٢٦٥هـ، وكان أحفظ الناس لنحو
لنحو الكوفيين، عالم بالقراءات والعربية، ومن كتبه الأنوار في تفسير القرآن، توفي سنة ٣٥٤هـ، ينظر: إنباه الرواة
١٠٠/٣-١٠١، وبغية الوعاة ٨٩/١-٩٠.

(٤) هو أبو العباس أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني ، المعروف بثعلب ، ولد سنة ٢٠٠ هـ ، كان إمام الكوفيين
في النحو واللغة ، أخذ عن محمد بن سلام الجمحي ، والأثرم ، وأخذ عنه علي ابن سليمان الأخفش الصغير ، وأبو
بكر بن الأنباري ، وتوفي سنة ٢٩١ هـ ، وله من المؤلفات: الفصيح ، ومجالس ثعلب ، وكتاب معاني القرآن ، ينظر
: إنباه الرواة ١٧٣/١ ، والوافي بالوفيات ١٥٧/٨-١٥٨، وبغية الوعاة ٣٩٦/١.

(٥) ينظر:/ شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥١/١، وهمع الهوامع ٤٣/١.
وزعم الخليل أن الفتحة والضمة والكسرة زوائد وهن يلحقن الحرف ليوصل إلى التكلم به. الكتاب ٢٤١/٤.

(٦) ينظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١٢٣/١.

(٧) هذا من أدلة المازني على حرفيتها،وهو تخطي العامل عمله إلى صلتها.
ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١٢٣/١، والتذييل والتكميل ٦١/٣.

يكون أحدهما تابعا للآخر، وإذا لم تكن مجرورة تبين أنَّه لا موضع لها من الإعراب، وأنَّها حرف.

قلت: الألف واللام مع الاسم في صلته اسم واحد، والألف واللام معمولة للعامل الداخل عليها، فجُعِل[١] الإعراب في آخر الصلة؛ لأنها كمال الموصول[٢].

فإن قلت: [٣] إعراب الموصول إنما يكون فيه، لا في صلته، نحو: يعجبني أيهم هو قائم، فلو كانت الألف واللام اسما لجعل الإعراب في آخرها لا في آخر الصلة.

قلت: الصلة لما كانت هنا مفردة ساغ دخول الإعراب فيها، وليس كذلك الجملة؛ لأن الجملة لا يمكن أن يدخلها الإعراب[٤].

فإن قلت: فلو كانت اسما لكانت همزة الوصل معها مكسورة، كما تكون[٥] مع الأسماء[٦].

قلت: فُتِحَتْ معها همزةُ الوصل لشبهها بلام التعريف في اللفظ والبناء[٧]، كما فُتِحَتْ في (أَيْمن) لشبهها بالحرف في قلة التمكن، وقلة تمكنها أنَّها لا تكون إلَّا في القَسَم[٨].

---

(١) أ: كمثل، والصواب ما أثبته من جـ.

(٢) قال ابن عصفور: إن الألف واللام لما كانت مع صلتها كالشيء الواحد جعل الإعراب في اسم الفاعل الذي يكمل به الموصول. ينظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١٢٣/١.

(٣) جـ: زيادة (إن).

(٤) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢٠٣/١، والتذييل والتكميل ٦٤/٣.

(٥) جـ: تكسر.

(٦) ينظر: سر صناعة الإعراب ص١١٦، وشرح الجمل لابن خروف ١٠٥١/٢، وحاشية الصبان ٣٩١/٤.

(٧) ينظر: التذييل والتكميل ٦٣/٣

(٨) ينظر: سر صناعة الإعراب ص١١٧، والتذييل والتكميل ٦٣/٣.

فإنْ قلت : لو كانت اسما لكان[١] الفصل بينها وبين/ صلتها بمعمول الصلة جائزا[٢]، ٢١٤/أ نحو: جاءني الضاربُ زيدا، لا يجوز أنْ تقول: جاءني ال زيدا ضارب، كما يجوز جاءني الذي زيدا ضربَ.

قلت: الموصول هنا أشد اتصالا بصلته من سائر الأسماء الموصولة، مِن حيث كانت الصلة مفردة، ومِن حيث يشبه الضاربُ في اللفظ الرجلَ، فكما لا يجوز الفصل بين الألف واللام في[٣] الرجل، فكذلك لا يجوز هنا[٤].

ويلزم هذا الاعتراض بعينه[٥] لمنْ يقول: إنها حرف، ألا ترى أنَّهُ يُجوِّز الفصل في مثل يعجبني ما[٦] زيدا يضرب عمرو، ولا يُجوِّز هذا[٧]، فالعذر لهم كالعذر لنا من شدة اتصال الصلة بالموصول.

فإن قلت: فالذي يدل على أنَّها ليست باسم موصول أنَّه لا يجوز دخول حرف النداء عليها إلا بوساطة أي[٨]، نحو يا أيها القائمُ، ولو كانت بمنزلة مَنْ وما لجاز دخول حرف النداء النداء عليها[٩]؛ إذ لا يمتنع دخول حرف النداء إلا على الألف واللام التي للتعريف[١٠].

---

(١) جـ: كان.

(٢) لأن الموصول إذا كان حرفا لا يجوز الفصل بينه وبين الصلة بمعمول الصلة، فلا تقول: أعجبني أن زيدا ضربت. ينظر ينظر شرح الكافية للرضي ٦٩/٣.

(٣) في النسخ (و) والصواب ما أثبته.

(٤) لأن "أل" مع صلتها المفردة كالشيء الواحد، ينظر: التذييل والتكميل ٦٣/٣-٦٤.

(٥) جـ: نفسه.

(٦) أ: جاء، والصواب ما أثبته من جـ.

(٧) في قولك " الضارب"، يريد الفصل بين أل وصلتها.

(٨) ينظر: ارتشاف الضرب ٢١٩٣/٤، وشرح الأشموني ٢٧٣/٣.

(٩) لأنها من الأسماء، والأسماء تنادى إلا المضمرات، أما ضمير الغيبة والمتكلم فهما مناقضان لحرف النداء؛ لأن حرف النداء يقتضي الخطاب. ينظر تمهيد القواعد ٣٥٣٢/٧.

(١٠) ينظر: ارتشاف الضرب ٢١٩٣/٤، وشرح الأشموني ٢٧٣/٣.

قلت: الذي منع من ذلك شبهها بحرف التعريف، وهذا الاعتراض أيضا يلزم لمن زعم أنها حرف موصول[١]، أعني أنْ يدخل عليها حرف النداء، إلّا أنْ العذر له كالعذر لنا مِن شبهها بالتي للتعريف.

فإذا تبين أنَّه ليس في شيء من هذا دليل على أنها حرف ثبت أنَّها اسم بما قدمناه مِنْ الأدلة، فهذا نهاية الكلام في تحقيق الألف واللام الداخلة على اسم الفاعل واسم المفعول[٢].

---

(١) وهو المازني ومن وافقه في حرفيتها.

(٢) جـ: زيادة (والحمد لله).

هذا بابٌ من المصادر جَرَى مَجرى الفعل المضارع في عمله ومعناه[١]

المصدرُ لا يخْلو مِنْ أن يكون مَنْصوبًا بعد فِعْل مِنْ لَفْظِه أو معناه أو لا يكون، فإنْ كان منصوبًا بعد فِعْل مِنْ لفظه أو معناه، نحو: ضربته ضربا، وأتيته ركضا، [لم يعمل أصلا، وذلك نحو: ضربت زيدا ضربا، فهذا النوع لا يعمل أصلا][٢]؛ لأنَّهُ ليس[٣] موضوعا موضع فعله، ألا ترى أنَّهُ معمول للفعل، فله موضع مِنْ الإعراب، (والمصدر الذي/][٤] يكون في موضع الفِعْل، ٢١٤/ب نحو: ضربا زيدا[٥]، لَيْس لهُ مَوْضعٌ مِنْ الإعراب؛ وليس يَنْحَلّ إلى الفعل، فقد تبين أنَّه لا حظ له في العمل، وإنَّما هو بمنزلة أنْ لو كررت الفِعْل)[٦].

فإنْ لم يكن كذلك ، فلا يخلو أنْ يكون جاريا أو غير جارٍ، فإنْ كان غير جارٍ، فإنَّ فيه خلافا بيننا وبين أهل الكوفة، فهم يُعْمِلُونَهُ بقياسٍ، ونحن لا نُعْمِلُ مِنه إلّا ما أعملته العرب[٧]، وذلك نحو: الدهن مِن الدهن، والخبز من الخبز.

فهم يضعونه موضع المصدر بقياسٍ، (وذلك)[٨] لا يجوز ؛ لأنَّ فيه تحريف الألفاظ، ووضعها في[٩] غير موضعها، فإنْ سَمِعْنا مِنْ ذلك شيئا قَصَرْناه على محلِّهِ.

ومن[١٠] ذلك قوله:

---

(١) قال سيبويه: " **هذا بابٌ من المصادر جَرَى مَجرى الفعل المضارع في عمله ومعناه**، وذلك قولك: عجبتُ من ضرْبٍ زيدًا". الكتاب ١/١٨٩.

(٢) ما بين القوسين ساقط من جـ.

(٣) جـ: وعلة ذلك.

(٤) ما بين المعقوفتين من قوله (القائم أبوهما) إلى (والمصدر الذي) ساقط من ب.

(٥) المصدر النائب عن فعله في عمله خلاف، فقد أجازه ابن مالك نحو:

يا قابل التّوْب غفرانًا مآثم قد أسلفتُها أنا منها خائفٌ وَجِلُ

(٦) ما بين القوسين ساقط من جـ.

(٧) ينظر: ارتشاف الضرب ٥/٢٢٦٤، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/٢٤١، وشرح التصريح ٢/٧.

(٨) جـ: وكله.

(٩) قوله: (في) ساقط من جـ.

(١٠) قوله: (من) ساقط من ب، وجـ.

أَظلومُ إنَّ مُصابَكُم رجلاً **** أَهْدَى السَّلامَ تحيةً ظُلْمُ [١]

وقول الآخر:

وبَعدَ عَطائكَ المائةَ الرِّتاعا [٢]

فهذا عندنا لا يتعدى، وهو الذي جعلهم يقيسون[٣] هذا النوع، وقد تبين فساده[٤].

فإنْ كان جاريا فلا يخلو أن يكون قد أُضْمِرَ، أو يكون ظاهرا، فإنْ كان قد أُضْمِرَ، ففيه مِنْ الخلاف مثل[٥] ما في غير الجاري، فأهل الكوفة يُعْمِلُونهُ[٦]، فيقولون: ضربي زيدًا حسن، وهو عمرا قبيح، يريدون: وضربي عمرا، فيعملونه مُضْمرا، ويستدلون بقول زهير:

وما الحربُ إلاَّ ما عَلِمْتُمْ وذقتُمُ **** وما هو عنها بالحديثِ المُرجَّمِ [٧]

(قالوا: فالمعنى: وما التحديث[٨] عنها، فأعمله في المجرور.

---

(١) البيت من الكامل، وهو للحارث بن خالد المخزومي في ديوانه ص٢٨، والمقاصد النحوية ٩/٣، وخزانة الأدب ٤٥٤/١، وبلا نسبة في شرح شذور الذهب ٧٢١/٢، وأوضح المسالك ١٧٨/٣.

والشاهد فيه قوله: (مصابكم رجلا) حيث أعمل الاسم الدال على المصدر عمل المصدر لكونه ميميا، فقد أضاف (مصابك) إلى فاعله، وهو كاف الخطاب، ثم نصب به مفعوله، وهو قوله: (رجلا)، وكأنه قال: إن إصابتكم رجلا.

(٢) عجز بيت من الوافر وصدره: **أَكُفْراً بعد ردِّ الموتَ عَني**

وهو للقطامي في ديوانه ص٣٧، والتبصرة والتذكرة للصميري ٢٤٤/١، وشرح التسهيل ١٢٣/٣، والمقاصد النحوية ١١/٣، وشرح التصريح ٧/٢، وخزانة الأدب ١٣٦/٨، والشاهد فيه قوله: (عطائك المائة)، فقد عمل اسم المصدر الذي هو (عطاء) عمل الفعل، فنصب المفعول الذي هو (المائة) بعد إضافته إلى فاعله، وهو ضمير المخاطب.

(٣) ب: يعيبون.

(٤) قال ابن عصفور: وأما الاسم الذي في معنى المصدر، فلا يعمل إلاّ حيث سمع، وأهل الكوفة يجيزون ذلك ويجعلونه مقيسا. وهذا خطأ، لأنه لم يكثر كثرة توجب القياس. شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١١١٩/٢-١١٢٠.

(٥) قوله: (مثل) ساقط من ب.

(٦) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١٢٠/٢، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢٢٦/١.

(٧) البيت من الطويل، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص١٠٧، وشرح التسهيل لابن مالك ١٠٦/٣، وتعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ٤٩/٨، وبلا نسبة في همع الهوامع ٦٦/٥، وشرح الكافية للرضي ٤٠٧/٣.

والشاهد فيه قوله: (وما هو عنها) حيث أرجع الضمير (هو) إلى (الحديث) وليس إلى الحرب لأن الحرب مؤنثة، وإرجاعه إليها يفسد المعنى. وهذا ما حمل الكوفيين على اعتبار أن المصدر المضمر عامل كفعله.

(٨) ب: الحديث.

وهذا المذهب عندنا فاسد[1]؛ لأنَّهُ لم يُسْمعْ قط مثل: وهو عمرا، وما أنشدوه شاهدا لا مُتَمَسّكَ لهم فيه، فإنَّهُ يَتَخرّج على ما يتخرّج عليه قوله تعالى: ﴿وَكَانُواْ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ﴾[2].

فإنْ كان غيرَ مُضْمَرٍ فهو ينقسم قسمين: قسم ينوب مناب فِعْله، ويكون في موضع الفِعْل، نحو: ضرباً زيداً، وهذا القسم سيذكره سيبويه فهو مهمل لموضعه[3].

وقسم يتقدر بأن والفعل، وفي هذا نتكلم هنا، فإذا قلت: عجبت من ضربٍ عمرا، فهو[4] يقدر[5] بأن والفعل؛ لأنَّ المعنى: عجبتُ مِنْ أنْ ضربتَ عمرًا، والموجب لعمله أنَّهُ يَنْحل إلى الفِعْل، ويسبك الفعل إليه، فكأنه فعل، فلهذا عمل على الإطلاق/، بمعنى الماضي كان أو بمعنى الحال أو الاستقبال[6]؛ لأنَّ مُوجِب العمل موجود فيه في جميع أحواله، بخلاف اسم الفاعل؛ لأنَّه إنما عمل بالشبه؛ فلهذا لا يعمل ماضيا؛ لأن موجب عمله قد زال[7]. ٢١٥/أ

فإن قلت: وكيف قال سيبويه: (**جَرَى مَجْرى الفِعْلِ المُضَارِعِ**)[8]؟ فهذه زيادة عادت بنقص؛ لأنَّهُ أشْعَرَ[9] بأنَّهُ لا يَعْمَلُ ماضيًا، فهلّا قال: جَرَى مَجْرى الفعل.

---

(١) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/١٢٠-١٢١، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/٢٢٦.

(٢) سورة يوسف، من الآية (٢٠).

(٣) لأن المصدر حل محل الفعل وحده دون (أن) و(ما).

(٤) ب: فهذا.

(٥) ب: يتقدر.

(٦) قال أبو حيان: ولا يتقدر عمله بزمان، بل يعمل ماضيا وحالا ومستقبلا. ارتشاف الضرب ٥/٢٢٥٦.

(٧) قال ابن مالك: عمل المصدر عمل الفعل؛ لأنه أصل والفعل فرعه. فلم يتقيد عمله بزمان دون زمان بل يعمل عمل الماضي والحاضر والمستقبل؛ لأنه أصل لكل واحد منهما، بخلاف اسم الفاعل فإنه عمل للشبه، فتقيد عمله بما هو شبهه وهو المضارع. شرح التسهيل لابن مالك ٣/١٠٦.

(٨) الكتاب ١/١٨٩.

(٩) ب: مشعر.

قلت: لا يريد بالمضارع الفِعْل الذي اصْطلحَ النَّحويون على تسميته مُضَارعًا، وإنَّما المضارع هنا على إطلاقه لغة[١]، وكأنَّه قال: جرى مجرى الفعل المشابه له، فإنْ كان ماضيا جرى مجراه، وكذلك حالا ومستقبلا.

وهذا القِسم الذي نتكلم فيه مِن المصادر على ثلاثة أنواع:

نوعٌ مُنَوّنٌ، ونوعٌ فيه الألفُ واللامُ، ونوعٌ مضاف[٢].

فالمنوّن تجوزُ معه أربعة أوجه: إثبات الفاعل والمفعول، وحذفهما، وإثبات أحدهما وحذف الآخر، فتقول: عجبتُ مِن ضربٍ زيدٌ[٣] عمرا، ومِن ضربٍ، ومِن ضربٍ عمروٌ، ومِن ضرب عمرًا.

فإنْ قلت: وكيف أجزتم في المصدر حذف الفاعل؟

قلت: لأنَّ المانع من حذفه أنَّه مُنزّل[٤] مضمرا منزلة الجزء مِن الفِعْلِ، بدليل تسكينهم له آخره، ثم حمل ظاهرا عليه، والفعل والصفة إذا كان معمولهما ظاهرا كانا مفردين، وإنْ كان معمولهما مضمرا برز في الفعل[٥]؛ لأنَّهُ متصل به، [وثنيت الصفة؛ لأنَّها الفاعل، فأغْنتْ تثنيتها تثنيتها عَنْ تثنية الضمير][٦].

وأمَّا المصدر فلا يجوز أنْ يكون معموله مضمرا[٧]؛ لأنَّه يلزم أنْ يُثنّى، ولا تصح تثنيتُه؛ لأنَّهُ لأنَّهُ جِنْسٌ[٨]، ولا تُغْني تثنيتُه لو ثُنِّي عنْ تثنية الضمير؛ لأنَّهُ غيره، ولا يستتر فيه المضمر، ولا

(١) قوله: (لغة) ساقط من ب.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ١١٥/٣، وارتشاف الضرب ٢٢٥٨/٥.

(٣) أ: زيدا. والصواب ما أثبته من ب.

(٤) ب: ينزل.

(٥) ينظر: التذييل والتكميل ١٣٢/٢، والمساعد على تسهيل الفوائد ٨٣/١.

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من ب.

(٧) ينظر: علل النحو لابن الوراق ص ٣٠٩، والمساعد ٢٣١/٢، وشرح الرضي على الكافية ٤٠٥/٣، وشرح الأشموني الأشموني ٥٤١/٢.

(٨) ب: خبر.

يتصل به مرفوعا[١]؛ لأنَّهُ لا يقوى على ذلك ، وإنَّما يكون ذلك في الفعل، فلمّا[٢] لم يكن معموله مُضْمرا، فيَلْزم أنْ يكون معه كالشيء الواحد فيحمل المظهر عليه، جاز حذفه؛ إذ لا علة توجب ألا يحذف، والسَّماع يَشْهدُ لذلك ، قال تعالى :﴿ أَوْ إِطْعَـٰمٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ ۝١٤ يَتِيمًا ﴾[٣] فالمعنى: أو أن يطعم أحدكم يتيما.

وهذه المسائل الأربع تجوز باتفاق[٤]، إلَّا عجبتُ مِنْ ضربٍ زيدٌ عمراً، فإنَّ الفراءَ يمنعها[٥]، يمنعها[٥]، وزعم أنَّ العرب لا تذكرُ الفاعلَ أصْلا، وهذا الذي قال فاسد/[٦]، ألا ترى أنَّ ٢١٥/ب القياس قائل له بلا امتراء [٧]، وقد ورد به السَّماعُ، قال:

هيهاتَ قد سُفِهَتْ أُميةُ رأيَها ** فاستَجْهَلَت حُلَمَاؤُهَا سُفَهَاؤُها**

حربٌ تردَّدُ بينهم بتشاجرٍ ** قد كفَّرت آباؤها أبناؤها [٨][٩]**

---

(١) ينظر: علل النحو ٣٠٩/١، وتمهيد القواعد ٢٨٣٥/٦، وشرح الرضي على الكافية ٤٠٥/٣.

(٢) ب: فلما.

(٣) سورة البلد، الآية (١٤-١٥).

(٤) قوله: "باتفاق" محل نظر، فالكوفيون لا يجيزون إعمال المصدر المنون، وحملوا ما بعده من مرفوع، ومنصوب على إضمار فعل. ينظر: ارتشاف الضرب ٢٢٦٠/٥، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢٣٤/٢، والتصريح ٥/٢.

(٥) ينظر: رأي الفراء في ارتشاف الضرب ٢٢٦٠/٥، وشرح جمل الزجاجي لا بن عصفور ١١٥/٢-١١٦.

(٦) قال ابن عصفور: ويجوز لك أن تحذف المفعول ، وترفع الفاعل، فتقول: "عجبتُ من ضَربٍ زيدٌ" شرح جمل الزجاجي لا بن عصفور ١١٥/٢-١١٦.

(٧) قوله: (بلا امتراء) ساقط من ب.

(٨) ب: أبناؤها آباؤها.

(٩) البيت من الكامل، وهو للفرزدق في تهذيب اللغة ٢٠١/١٠،مادة (كفر)، ولسان العرب ١٢٢/١٢، مادة (كفر)، (كفر)، وبلا نسبة في شرح جمل الزجاجي ١١٦/٢، والمساعد ٢٣٢/٢، ولم أعثر عليه في ديوانه، ومعنى كفّرت: لبست السلاح فاستترت به، وحلماؤها: مبتدأ، وسفهاؤها: خبر، وآباؤها: مبتدأ، وأبناؤها: خبر.

والشاهد فيه قوله: "بتشاجرٍ قد كفرت آباؤها أبناؤها"، حيث صرح بفاعل المصدر المنون، وهو " أبناؤها".

يريد: أنَّها سفهت فجهلت، ثم قال: حلماؤها سفهاؤها، أي: مثل سفهائها، ثم قال: بتشاجر أبناؤها[١] قدْ كفرت آباؤها، أي قد استترت بالدروع، فهذا مصدرٌ مُنوّنٌ، قد ذُكِرَ معه معه الفاعل.

والنوع الثاني: هو المضاف[٢]، وهو أيضا يجوز فيه أربعة أوجه: الإتيان بهما أو بأحدهما، فإذا أتيت بهما فإما أن تضيف إلى الفاعل، وتترك المفعول، أو إلى المفعول وتترك الفاعل، فتقول: عجبت مِن ضربِ زيدٍ عمراً، ومِن ضرب زيدٍ عمروٌ، وهذا الوجه يقل؛ لأنَّ مرتبة الفاعل أنْ يكون أولا، فحق المصدر أنْ يكون مضافا له حتى يكون أولا، ويكون المفعول ثانيا، فهذا مِن طريق اللفظ.

وأمَّا مِن طريق المعنى فهو[٣] أنَّ الضرب[٤] أنْسب إلى الفاعل مِنْه إلى المفعول، ألا ترى أنَّهُ أنَّهُ الضارب، وليس المضروب، فهذا -أعني الفاعل- أولى بأنْ يضاف إليه؛ لأنَّهُ على معنى أنَّهُ أوقعه، وتكون إضافته للمفعول بمعنى أنه موقوع به، والأولى من طريق اللفظ والمعنى أنْ يضاف إلى الفاعل.

وإذا كان أحدهما مذكورا، فإمَّا أنْ يكون الفاعل أو المفعول، ويتبين ذلك بقرينة؛ لأنَّ لفظ الفاعل والمفعول واحد.

---

(١) ب: آباؤها.

(٢) المصدر المضاف إعماله أكثر من المنون، والمعرف بأل، ولا خلاف بين البصريين والكوفيين في إعماله.
ينظر: أوضح المسالك ١٧٥/٣، والتصريح ٥/٢، وشرح الأشموني ٥٤٥/٢.

(٣) ب: زيادة أيضا.

(٤) ب: الضارب.

[وأمَّا المعرف بالألف واللام ففيه خِلافٌ[١]: فمِنْهم مَنْ منع إعمالَهُ؛ لأنَّهُ قد توغل في الاسمية، وانتقل عن) [٢] شبه الفعل، ألا ترى أن الفعل لا يكون معرفة، وهذا الذي ذهبوا[٣] إليه فاسد[٤]؛ لأنهم يعترضون بأن الإضافة أيضا معرفة، فكان ينبغي ألا يعمل المضاف على مذهبهم، فربما يفرقون بين الموضعين بأنَّ الإضافة تكون غير مَحْضةٍ لا تُعرّف، فيُحْمَلُ المضاف المعرفة على ذلك فيَعْمل[٥].

وأمَّا الألف واللام فلا تكون إلّا للتعريف/، فلمَّا بَعُد شبهَهُ عَنْ الفعل لم يعمل، فإذا جاء مثل قوله: ٢١٦/أ

ضَعِيفُ النِّكَايَةِ أَعْدَاءَهُ[٦]

---

(١) اختلف النحاة في المصدر المعرف بأل على أربعة أقوال:

الأول: أنه يجوز إعماله مطلقا وهو قول سيبويه، ونُقل عن الفراء. والقول الثاني: أنه لا يجوز إعماله مطلقا، وهذا قول الكوفيين والبغداديين، وجماعة من البصريين كابن السراج. والقول الثالث: جواز إعماله على قبح، وهذا قول الفارسي. والقول الرابع: جواز إعماله إن عاقبت "أل" الضمير، وهذا قول ابن الطراوة ، وابن طلحة، ووافقهم أبو حيان. ينظر: ارتشاف الضرب ٢٢٦١/٥، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢٣٤/٢، وشرح التصريح ٦/٢.

(٢) ما بين القوسين من قوله: (قالوا: فالمعنى...) إلى قوله:(وانتقل عن) ساقط من جـ.

(٣) جـ: ذهب.

(٤) قال ابن عصفور: وهذا خطأ محض؛ لأنه يلزمه على هذا أن لا يعمل المضاف.

شرح جمل الزجاجي لا بن عصفور ١١٨/٢.

(٥) قال ابن عصفور: لا يخلو أن تقدر الإضافة في هذا الباب محضة أو غير محضة، وباطل أن تكون غير محضة لأن الإضافة في هذا الباب يتعرف بها المضاف، فثبت أنها محضة.

شرح جمل الزجاجي لا بن عصفور ١١٨/٢.

(٦) صدر بيت من المتقارب، وعجزه: **يَخَالُ الْفِرَارَ يُرَاخِي الأَجَلْ**

وهو بلا نسبة في الكتاب ١٩٢/١ ، والمنصف ٧١/٣، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٩٤/٤، والمفصل في صنعة الإعراب للزمخشري ص٢٨١، وتعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ٦٣/٨.

والشاهد فيه قوله: "النكاية أعداءه"، حيث نصب بالمصدر المقترن "بأل" وهو قوله: "النكاية" مفعولا به وهو قوله: " أعداءه".

حملوه على أنَّهُ قد أُضْمِرَ له فعل لدلالة ما قبله عليه، وهذا المذهب فاسد[1]؛ لأنَّ الألف واللام أيضا يكون لغيرِ التعريفِ،وهي الزائدة، نحو قوله:

بَاعَدَ أُمَّ الْعَمْرِ مِنْ أَسِيرِهَا[2]

وقول الآخر:

يَا لَيْتَ أُمَّ الْعَمْرِ كَانَتْ صَاحِبِي[3]

وهذا إنَّما أوردناه نقضا عليهم، والذي يَثْبُتُ به عَمَلُه[4] معرفا بالألف واللام أنّهُ إنَّما يعمل[5] بأنَّهُ يَنْحل إلى الفعل، فلا يكون التعريف قادحا فيه.

وإذا جُمِعَ المصدرُ فإنَّ في إعماله مِنْ الخلاف مثل ما في المعرَّف بالألف واللام[6]، والصحيح أنَّه يعمل؛ لأنَّ علة عمله هو أنَّهُ يَنْحل إلى الفعل، لا أنه يُشبهه[7]، وكونه يَنْحل إلى إلى الفعل موجود فيه في جميع أحواله، وأيضا فإنَّ السَّماع قدْ وَرَدَ به، قال امرؤُ القيس:

---

(١) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١١٨/٢.

(٢) صدر بيت من الرجز عجزه:

حُرَّاسُ أَبْوَابٍ عَلَى قُصُورِهَا

وهو لأبي النجم العجلي في شرح المفصل لابن يعيش ١٢١/١، وشرح المفصل في صنعة الإعراب للخوارزمي ١٩٢/١، وبلا نسبة في المقتضب ٤٩/٤، وأمالي ابن الشجري٢/٥٨٠.

والشاهد فيه قوله: "العمرو" حيث استشهد بجواز زيادة "أل" في العلم بعد افتراض تنكيره.

(٣) صدر بيت من الرجز وعجزه:

مَكَانَ مَنْ أَشْتَى عَلَى الرَّكَائِبِ

وهو بلا نسبة في سر صناعة الإعراب ٣٦٦/١، والإغفال للفارسي ٢٩٢/١، والإنصاف ٢٥٨/١، ورصف المباني ص٧٧، ولسان العرب ١١٥/٥، مادة (ربع).

والشاهد فيه قوله: " العمر" حيث جاز زيادة "أل" على العلم.

(٤) أ: حمله، والصواب ما أثبته من جـ.

(٥) جـ: يعملها.

(٦) من شروط إعمال المصدر الإفراد، فلا يعمل مثنى ولا مجموعا، وجوزه قوم في الجمع المكسر. واختاره ابن عصفور وابن مالك . ينظر: رأي ابن عصفور في المقرب ١٣١/١، ورأي ابن مالك في شرح الكافية الشافية ١٠١٥/١.

(٧) أ: يُشبه، والصواب ما أثبته من جـ.

مَواعيدَ عُرْقوبٍ أخاه بَيثْرِبِ [1]

فأعمل (مواعيد) في (أخاه)، وقال الآخر:

قَدْ جَرَّبُوهُ فَمَا زَادَتْ تَجَارِبُهُمْ ** أَبَا قُدَامَةَ إِلَّا الذُّلَ والْفَنَعَا** [2]

يريد: تجاربهم لهذا الشخص، ولا يمكن أنْ يكون أبا قدامة مَنْصُوبًا بـ(زادت)؛ لفساد المعنى، ألا ترى أنَّه لم يرد: زادت لأبي قدامة الذل، لأنَّهُ يمدحه ويذم المجرمين، ويقول ما زادتْهُم تجارب هذا الشخص إلا الذلّ، هذا هو مقصود هذا الشاعر.

فهذه أحكام هذا المصدر الذي كنَّا بسبيله، وبقي علينا لفظ صاحب الكتاب نُبيِّنها.

قوله – رحمه الله – : (**كأنَّهُ قال: عجبتُ أنَّهُ يَضْرِبُ عمرا**)[3].

قلت: أراد بهذا تقدير المصدر الذي هو بمعنى الحال.

وقوله: (**وإنَّما خالفَ هذا الاسمَ الّذي جَرَى مَجْرى الفِعْلِ المُضَارِعِ في أَنَّ فيه فاعِلًا ومَفْعُولًا**)[4].

يريد : أنَّ المصدرَ فيه فاعل ومفعول ملفوظ بهما، ولا يستتر فيه ضمير أصلا، فهذا مراده، وأنا أُبَين ذلك.

---

(١) عجز بيت من الطويل، وصدره كما جاء في جـ: **وَقَدْ وَعَدَتْكَ مَوْعِدًا لَوْ وَفَتْ بِهِ**

وهو لعلقمة في ديوانه ص١٠، وشرح التسهيل ١٠٧/٣،وتمهيد القواعد ٢٨٢٣/٦،وبلا نسبة في الكتاب ٢٧٢/١، والخصائص ٢٠٧/٢.

والشاهد فيه قوله: "مواعيد عرقوب أخاه" حيث جاز عمل المصدر مجموعا وهو قوله: " مواعيد" فنصب مفعولا به وهو قوله: "أخاه".

(٢) البيت من البسيط، وهو للأعشى في ديوانه ص١٠٩، وشرح عمدة الحافظ ٦٩٤/٢، ولسان العرب ٢٢٩/٢ مادة (جرب)، وبلا نسبة في والخصائص ٢٠٨/٢، والأشباه والنظائر ٣٢٣/١.

والشاهد فيه قوله: " تجاربهم أبا قدامة" ، حيث جاز عمل المصدر مجموعا وهو قوله: " تجاربهم" فنصب مفعولا به وهو قوله: "أبا قدامة".

(٣) قال سيبويه: " **كأنَّهُ قال: عجبتُ أنَّهُ يَضْرِبُ عمرا**، ويضرب عمرا زيدٌ". الكتاب ١٨٩/١.

(٤) الكتاب ١٨٩/١.

قوله: **(لأنَّك إذا قلتَ: هذا ضارِبٌ، فقد جِئْتَ بالفاعِلِ، وإذا قلتَ: عجبتُ مِنْ ضَرْبٍ، فلمْ تَذْكر فاعِلًا)** [١].

يريد أنَّك إذا قلت: هذا ضارِبٌ، فقد جِئْت بالفاعل مضمرا، ولما كان الضمير هو/ ٢١٦/ب الضارب في المعنى أَغْنى تثنيته[٢] عن أنْ يبرزَ الضميرُ في التثنية والجمع كما يبرزُ في الفعل، والمصدر ليس بالمضْمَر الذي فيه، فلا يجوز تثنيتُه، ويُغْنِي عنْ الضميرِ، فلهذا لا يثنى المصدر، وتُغْني تثنيتُه عن تثنيتة ما فيه، فلهذا لا يكون فاعله أبدا مضمرا، وإنَّما يكون بارزا[٣]، نحو: ضربك، وضربه، وضربي، ولأجل هذا حذف فاعله؛ لأنَّهُ ليس معه كالشيء الواحد، وهذا يؤيد سيبويه أنْ يُثْبِتَهُ.

ثم قال: **(فممّا جاء مِن هذا قولُه عز وجل: ﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ ۝١٤ يَتِيمًا﴾)** [٤]

يريد: ومِمَّا جاء مِنْ حذف الفاعل مع المصدر؛ لأنَّهُ على حذف الفاعل[٥] يَحُومُ بقوله: إنَّ المصدر ليس بالفاعل، وكذلك قوله:

مُحافَظةً لهنَّ إخا الذِّمامِ [٦]

---

(١) الكتاب ١/١٨٩.

(٢) أ: تبقيته، والصواب ما أثبته من جـ.

(٣) ينظر: شرح الأشموني ٢/٥٤١، وعلل النحو ١/٣٠٩، وشرح الرضي على الكافية ٣/٤٠٥، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/٢٣١.

(٤) سورة البلد، الآية (١٤-١٥).

الكتاب ١/١٨٩.

(٥) جـ: زيادة (مع المصدر).

(٦) عجز بيت من الوافر، وصدره كما جاء في جـ : **أخذتُ بسَجْلِهم فنَفحتُ فيه**

وهو بلا نسبة في الكتاب ١/١٨٩، والنكت ١/٤١٠، وشرح الكتاب للسيرافي ٤/٩٢، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ص٦٥، وشرح جمل الزجاجي ٢/١١٥.

والذِّمام: الحقّ والحرْمة.

والشاهد فيه قوله: " محافظةً لهن إخا الذمام " فقد عمل المصدر المنون المنصوب " محافظةً " عمل فعله فنصب مفعولا به " إخا "، ولم يذكر فاعله لدلالة السياق عليه.

معناها: محافظتي إخا الذمام.

وكذلك قوله:

بِضَرْبٍ بِالسُّيُوفِ رُؤُوسَ قَوْمٍ[١]

معناه: بضربنا، فقد ذكر سيبويه المصدر مع فاعله ومفعوله في أول الباب، حين قال: عجبتُ مِن ضرب زيدا بكرٌ، وذكره مع حذف الفاعل، وإبقاء المفعول، وهذا الوجه الأخير يَتَضمن الوجهين اللذين ذكرنا أول التقسيم؛ لأنَّهُ إذا حذف الفاعل فالمفعول أولى بالحذف، وإذا حذف مع ذكر المفعول، فيَحْذف ولا يَذْكر المفعول، وهذه الأربعة التي تكلمنا عليها أولا.

ثم قال: **(وإنْ شِئْتَ حذفتَ التنوينَ كمَا حذفتَه في الفاعِل)**[٢].

قلت: هذا هو المصدر المضاف، ثم مثل بـ (عجبتُ مِنْ ضربِه زيدًا) و(مِنْ ضربِه زيدٌ)، وقد بينا أنَّ إضافته إلى الفاعل أولى، ولهذا كل ما أنشد سيبويه إنَّما أنشده على ما قلناه.

قال:

عَهْدِي بها الحَيَّ الجميعَ وفيهِمُ ** قبلَ التفرُّقِ مَيْسِرٌ ونِدامُ** [٣]

وكذلك قوله:

ورَأْى عَيْنَيَّ الفَتَى أَخاكا [٤]

---

(١) صدر بيت من الوافر، وعجزه كما جاء في جـ: **أَزَلْنَا هَامَهُنَّ عَنْ الْمَقِيلِ**

وهو بلا نسبة في الكتاب ١٩٠/١، وشرح الكتاب السيرافي ٩٢/٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٧٦/٤، والمحتسب لابن جني٢١٩/١، وشرح الأشموني ٥٤٢/٢.

والشاهد فيه قوله: " بضرب .... رؤوس " فقد عمل المصدر المنون " بضربٍ " عمل فعله فنصب مفعولا به " رؤوس "، ولم يذكر فاعله لدلالة السياق عليه.

(٢) الكتاب ١٩٠/١.

(٣) البيت من الكامل، وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه ص١٠٥، والكتاب ١٩٠/١، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي ١٦٢/١، والنكت في تفسير كتاب سيبويه ٤١٠/١، ولسان العرب ٢١٥/٣، مادة (حضر).

والشاهد فيه قوله: " عهدي ... الحيَّ " حيث أعمل المصدر المضاف إلى فاعله، وهو " عهدي " عمل فعله، فنصب " الحي " وهو مفعول به للمصدر.

(٤) صدر بيت من الرجز، وعجزه كما جاء في جـ: **يُعْطِي الجَزِيلَ فعليكَ ذاكا**

وقولهم: " **سَمْعُ أُذُنِي زيدًا يقولُ ذاك** "، وهذا كله مبتدأ لا خبر له ملفوظ به.

وجعل سيبويه: عجبتُ مِنْ ضربِ زيدٍ وعمرًا، على إضْمارِ فِعْل كما فَعَل ذلك في اسمِ الفاعِل[١]؛ لأنَّهُ/ ليس ثم مجوز[٢]. ٢١٧/أ

والمضافُ أيْضًا يَجُوزُ فيه ثلاثة أوجه كما قلنا: ذِكْرُهما، وذِكْرُ أحدِهما[٣]، وكذلك أتى سيبويه بها جملة، وأَنْشد على الإضمار قوله:

قد كنتُ دايَنْتُ بها حسَّانَا ** مخافةَ الإفلاسِ واللَّيَّانَا**

يُحْسِنُ بَيْعَ الأصلِ والقِيانَا [٤] [٥]

وهذا يتبين فيه مقصوده، ألا ترى أنَّهُ لا يمكن عطف القيان على بَيْع الأصل؛ لفساد[٦] المعنى.

=

وهو لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٨١، والكتاب ١٩١/١، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٩٣٥/٤، والنكت للأعلم ٤١٠/١، وبلا نسبة شرح أبيات سيبويه للسيرافي ٣٥٥/١، وشرح الأشموني ٢٩٣/١.

والشاهد فيه قوله: " ورأي عيني الفتى " حيث أضاف المصدر المضاف إلى فاعله وهو " رأي " عمل فعله فنصب " الفتى " وهو مفعول به للمصدر.

(١) سبق توضيحه في ص ٩٢.

(٢) جـ: محرز.

(٣) فتقول: عجبت من شربِ زيدٍ العسلَ، وعجبت من شرب الماءِ، وعجبت من شرب زيدٍ.

(٤) أ: والليانا، والصواب ما أثبته من جـ، والمصادر المخرجة.

(٥) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص١٨٧، والكتاب ١٩١/١، والمقاصد النحوية ١٨/٣، وبلا نسبة في شرح الكتاب للسيرافي ٩٤/٤، وأوضح المسالك ٣٧٠/٣،

والشاهد فيه قوله: " والليانا " حيث نُصِب بإضمار عامل وتقديره " وأن خفت " ، وقيل يجوز أن يكون معطوفا على " مخافة " ، والتقدير مخافة الإفلاس ومخافة الليانا، أو منصوب ، وهو معطوف على الإفلاس المجرور لفظا والمنصوب محلا.

(٦) أ: بفساد، والصواب ما أثبته من جـ.

وأمّا قوله: مخافة الإفلاس والليانا، فلا يتمهد له فيه دليل؛ لأنه يمكن حمله على مخافة؛ لأنه يتصور داينته الليان، كما تقول: داينته مخافة الإفلاس، إلا أنَّ هذا الوجه يُقْدحُ فيه أنَّ المفعول له إنَّما تحذف معه اللام إذا كان فعلا لفاعل الفعل المعلل، والليان ليس كذلك[1]؛ لأنَّك إنَّما داينت حسان لمطل غيره، والمخافة هي فعلك.

ثم قال][2]:(**وتقول: عجبتُ مِنْ الضربِ زيدًا كما تقولُ:عجبتُ مِنْ الضَّارِبِ زيدًا، فتكون[3] الألفُ واللامُ بمنزلةِ التَّنوين**)[4]، قال:

ضعيفُ النَّكايَةِ أَعْدَاءَه [5] [6].

فهذا النوع مِنْ أنواع المصدر أضعف ممَّا تقدَّم[7]، ولهذا ذكره أخيرا[8].

وأنشد أيضا عليه قوله:

لَحِقْتُ فلم أَنْكِلْ عن الضَرْبِ مِسْمَعَا [9]

---

(١) جـ: لك.

(٢) ما بين المعقوفتين من قوله: (وأما المعرف ...) إلى قوله: (ثم قال) ساقط من ب.

(٣) ب، وجـ : تكون.

(٤) الكتاب ١٩٢/١.

(٥) والشطر الثاني كما جاء في جـ: **يَخالُ الفِرارَ يُراخِي الأَجلْ**

(٦) سبق تخريجه في صفحة ١٦١.

والشاهد فيه قوله: " النكاية أعداءه " حيث أعمل المصدر المقترن بالألف واللام؛ لأن اللام معاقبة للتنوين فنصب به المفعول، وهو قوله: " أعداءه ".

(٧) ينظر: التوطئة لأبي علي الشلوبين ص٢٧٨، وشرح الأشموني ٥٤٢/٢، وهمع الهوامع ٧١/٥.

(٨) ب: آخر.

(٩) عجز بيت من الطويل، وصدره كما جاء في جـ: **لقد عَلِمَتْ أُولَى المُغِيرَةِ أنّني**

وهو للمرار الأسدي في الكتاب ١٩٣/١، وشرح الكتاب للسيرافي ٩٥/٤، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي ١٨١/١، والمقاصد النحوية ٨/٣، وخزانة الأدب ١٢٩/٨.

والشاهد فيه قوله: " الضرب مسمعا "، حيث أعمل المصدر المقترن بالألف واللام؛ لأن اللام معاقبة للتنوين فنصب به المفعول، وهو قوله: "مسمعا ".

وليس له[١] فيه دليل؛ لأنه يمكن أن يكون مفعولا[٢] للحقت، فإنما جاء به على مذاهب مذاهب أهل البصرة من إعمال الثاني بعد ما أثبته بالبيت الأول[٣].

فإنْ قلت: هل يتصور أنْ يكون (أعداءَه) منصوبا بإضمار فعل، وكأنَّه قال: ينكي[٤] أعداءه.

قلت: لا يجوز ذلك؛ لأنَّ المعنى يَنْقلبُ.

ثم قال: (**ومن قال: هذا الضارب الرجل لم يقل: عجبت له من الضرب الرجل**)[٥].

مراده أن الجمع بين الألف واللام والإضافة لا يجوز هنا[٦]، وإنما جاز في باب اسم الفاعل الفاعل حملا على باب الصفة[٧]؛ لأن اسم الفاعل صفة مثله، مع أنه ليس بحد الكلام؛ لأن الإضافة لا بد أن يحذف لها شيء، وأنت حين قلت: مررت بالضارب الرجل، لم تحذف شيئا، فلهذا لم يكن حد الكلام.

ثم قال: (**وإنْ شِئْتَ قلت: هذا ضَرْبُ عبدِ الله/، كما تقول: هذا ضاربُ عبدِ الله، فيما انقَطع مِنْ الأفعال**)[٨]. ٢١٧/ب

---

(١) قوله: (له) ساقط من ب.

(٢) ب: معمولا.

(٣) عند تنازع العاملين جاز إعمال أيهما شئت باتفاق، فالأولى عند الكوفيين إعمال الأول لسبقه، وإعمال الثاني عند عند البصرين لقربه. ينظر: ارتشاف الضرب ٢١٤٢/٤، وشرح التصريح ٤٨٣/١، وهمع الهوامع ١٣٧/٥.

(٤) ب: ينكر.

(٥) الكتاب ١٩٣/١.

(٦) من الفروق بين اسم الفاعل والصفة المشبهة عدم الجمع في اسم الفاعل بين الألف واللام والإضافة على وجه. ينظر: التوطئة للشلوبين ص ٢٧٨.

(٧) سبق في باب اسم الفاعل في صفحة ٨٥.

(٨) الكتاب ١٩٣/١.

أي: وإنْ شئت أضفته، ولا تريد به معنى فعل، ألا ترى أنَّه لا يتقدّر هذا بأنْ مع الفعل، فهذه الإضافة ليست مِن[1] عملٍ، كما أنَّ: ضاربُ عبدِ الله بمعنى الماضي ليست إضافته مِنْ عَمَلٍ.

وقوله: (**عجبتُ مِنْ ضَرْبِ اليومِ زيدًا كما يقولُ: يا سارقَ الليلةِ أهلَ الدَّارِ**)[2].

مراده أنَّ الظرف يُتَّسَعُ فيه مع المصدر، كما يُتَّسَعُ فيه مع اسم الفاعِل[3]، فصيرته مسروقا، وصيرته هنا مضروبا.

وقوله: (**ولَيْس مِثْلَ:**

للهِ درُّ اليَوْمَ مَنْ لامَهَا) [4]

يريد: أنَّ[5] اليوم هنا لا يكون مُتَسعا فيه؛ لأنَّ الدر ليس بعامل في اليوم[6]، ثُمَّ يضاف إليه كما كما يضاف إليه الدر، بل هذا ظرفٌ باقٍ على ظرفيته، قد فُصِلَ به بين المضاف والمضاف إليه؛ ولهذا قال سيبويه – رحمه الله[7] –: لأنَّهم لم يجعلوه فِعْلا أو فَعَل شيئا.

ثم قال: (**ويَجُوزُ: عجبتُ له مِنْ ضَرْبِ أخيهِ، يكون المصدرُ مُضافًا فَعَلَ أو لم يَفْعَلْ، ويكونُ مُنوَّنًا، وليس بمنزلة ضاربٍ**)[8].

يريد أنَّ هذا ليس بمنزلة الفاعل؛ لأنَّ هذا يجوز إعماله فَعَلَ أو لم يَفْعَلْ، بخلاف الفاعل؛ لأنَّهُ إنْ فَعَلَ لمْ يكنْ إلَّا مضافا، وإذا لمْ يَفْعَلْ كان مُنوَّنًا، والحمد لله.

---

(١) جـ: في.

(٢) الكتاب ١/١٩٣.

(٣) سبق في باب اسم الفاعل ص ١٢٦.

(٤) الكتاب ١/١٩٤.

سبق تخريجه في صفحة ١٢٧.

(٥) قوله: (أنَّ) مكرر في ب.

(٦)في جميع النسخ: الدر ، والصواب ما أثبته من المصادر المخرجة.

(٧) قوله: (رحمه الله) ساقط من ب، وجـ.

(٨) الكتاب ١/١٩٤.

إنْ قلت: لم كانت الإضافة هنا مِنْ النّصب والرّفْعِ مُعرّفة، هلّا كانت بمنزلة (إضافة الفاعل)[١] غير مُعرّفة[٢].

[قلت: قد كان الأستاذ أبو علي[٣] يذهب إلى أنّها غير مُعَرَّفة][٤].

فإنْ اعترض بأنَّهُ يُوصَفُ بالمعارف[٥] فتقول: عجبتُ مِنْ ضَرْبِكَ الكثير، قال: ليس ذلك بوصف، ويجعل كل ما يجيء من ذلك بدلا، وهذا ليس بشيء؛ لأنَّهُ يلزمه أنْ يأتي يوما ما موصوفا بنكرة، فكونهم لا يتبعونه إلا معرفة[٦]، ولا يتكلمون[٧] بالنكرة دليل على فساد ما ذهب إليه، مع أنّهم قد أكدوه بما اتفقوا على تعريفه، قال:

وَلَوْ أَنَّ حُبِّي أُمَّ ذِي الْوَدَعِ كُلَّهُ *** لأَهْلِكِ مَالٌ لم[٨] تَسَعْهُ المَسَارِحُ[٩]**

فأكده، والنكرات لا تؤكد[١٠]، فدل ذلك على أنَّهُ مَعْرِفة؛ وعلة كونه مَعْرفة/ بالإضافة أنَّهُ لا يخلو أنْ يراعى لفظه أو معناه، فكيفما كان[١١] فهو مَعْرفة، ألا ترى أنَّ المعنى في عجبتُ من ضرب زيدٍ: مِنْ أنْ ضرب زيدٌ، وأن مع الفعل معرفة. ألا ترى قوله عز وجل: ﴿مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ

٢١٨/أ

(١) قوله: (إضافة الفاعل) مكرر في ب.

(٢) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١٦٨/٢، والمساعد ٣٣١/٢.

(٣) وهو الشلوبين.

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من ب.

(٥) ينظر: المقدمة الجزولية للجزولي ص٦٧، والتوطئة للشلوبين ص١٧٢.

(٦) ب: لا يتعرف إلا بمعرفة.

(٧) ب: ولا يكلمون

(٨) ب: ما لم.

(٩) أ: المبارح، والصواب ما أثبته من ب و جـ، والمصادر المخرجة.

والبيت من الطويل، وهو لكثير عزة في ديوانه ص١٨٤، ولابن مقبل في ديوانه ص٥٠.

(١٠) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ٥٥٠/١، وشرح الرضي على الكافية ٣٩٤/٢.

(١١) جـ: فعلت.

﴿إِلَّآ أَن قَالُواْ﴾[١] فيرفعونها[٢] اسما لكان، ويختارونها على المضاف؛ لأنّها تقرب من المضمر من جهة[٣] أنها لا توصف، فإنْ رُوعِي المعنى فهو على غير التنكير، وإنْ رُوعِي اللفظ فهو مَعْرِفة، فكيفما راعيت فهو مَعْرِفة.

وأمَّا اسم الفاعل فإنَّ لفظه مَعْرِفة ألا ترى[٤] أنَّ ضارب زيدٍ كلفظ غلام زيدٍ، ومعناه كمعنى[٥] يضرب زيدا، فالعرب راعت معناه، ومعناه نكرة؛ لأنَّ الجمل نكرات باتفاق، ألا ترى ترى أنَّ النكرات تُوصَفُ بالجمل[٦]، فثبت أنَّ الإضافة هنا معرفة قياسا وسماعا، وهنا كمل باب باب المصدر والحمد لله.

---

(١) سورة الجاثية من الآية (٢٥).

(٢) أ: فهو يعربها، والصواب ما أثبته من ب.

(٣) ب: حجة.

(٤) في (أ) زيادة قوله عز وجل: ﴿مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّآ أَن قَالُواْ﴾.

(٥) جـ: معنى.

(٦) ينظر: الأصول في النحو لابن السراج ٢/٣١، وسر صناعة الإعراب ١/٣٥٣.